حركة الاحتجاج الإسرائيلية (٢٠٢٠) - أسبابها ومطالبها ومميزاتها وإسقاطاتها السياسية

عماد جرايسي - محمد خلايلة

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"
بالتعاون مع دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية

عمومًا، شهدت إسرائيل في العقد الأخير عدّة احتجاجات اجتماعية واقتصادية، وقد يكون ذلك نتيجة تفاقم الأزمة الاقتصادية بعد اعتماد النظام الاقتصادي النيو ليبرالي وسيطرة ما يُسمى بالاقتصاد الحُر وترسيخ الخصخصة في مجالات خدماتية أساسية.

ما يُميّز الاحتجاجات الأخيرة، تحديدًا، الاحتجاجات الاجتماعية في صيف ٢٠١١ والاحتجاجات الحالية ٢٠٢٠ هو أنّها احتجاجات غير منوطة بالأحزاب، رغم مشاركة ناشطي الأحزاب فيها. علاوةً على ذلك، غاب المواطنون العرب عن المشاركة؛ لم يأتِ هذا الغياب صدفةً، وبرأينا، لم يأت نتيجة تَحييد القضايا السياسية الشائكة عن الاحتجاجات والتظاهرات فحسب، بل لأنَّ المواطنين العرب ينظرون إلى هذه الاحتجاجات كمحاولة لصقل صهيونية مُتجدّدة تستند على مفاهيم الرعاية الاجتماعية ودولة الرفاه، كما في السنوات الأولى لدولة إسرائيل. المواطنون العرب لا تربطهم أي صلة بالصهيونية، بل ويرفضونها، لذلك، حتى لو كانت هذه الاحتجاجات تطالب بالعدالة الاجتماعية، إلّا أنّها تبقى تدور في فلك الصهيونية، ولا تخاطب مجموعة الأقلية ولا حتى مفهوم المواطنة المتساوية. من هنا تنبع، برأينا، عدم مشاركة المواطنين العرب في الاحتجاجات.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مدار
MADAR

حركة الاحتجاج الإسرائيلية (٢٠٢٠) - أسبابها ومطالبها ومميزاتها وإسقاطاتها السياسية

عماد جرايسي - محمد خلايلة

كانون الأول ٢٠٢٠

جميع الحقوق محفوظة

كانون الأول ٢٠٢٠

صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

رام الله – المصيون – عمارة ابن خلدون – تلفون: ٢٩٦٦٢٠١ ٢ (٩٧٢)

فاكس: ٢٩٦٦٢٠٥ ٢ (٩٧٢) – ص.ب ١٩٥٩

e-mail: info@madarcenter.org

أنجز هذا الكتاب

بالتعاون مع دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية

الإخراج والطباعة:

مؤسّسة الأيام

رام الله ـ فلسطين

ص . ب:١٩٨٧

هاتف : ٤/ ٢٩٨٧٣٤١ ٢ (٩٧٢) – فاكس :٦/ ٢٩٨٧٣٤٢ ٢ (٩٧٢)

www.al-ayyam.ps

E-mail:info@al-ayyam.ps

صورة الغلاف: من تظاهرة مناوئة لنتنياهو.

(أرشيفية). (إ.ب.أ)

المحتويـــــــات

مقدمة ٥

الحركات الاحتجاجية – عام ٨

حركة الاحتجاج عام ٢٠١١ ..... ١١

دوافع الاحتجاجات في صيف ٢٠١١ ..... ١٤

الحركات المشاركة في احتجاجات صيف ٢٠١١ ..... ١٥

احتجاجات صيف ٢٠١١: غير سياسية وغير حزبية ١٧

تداعيات الاحتجاجات في ٢٠١١ ..... ١٨

احتجاجات صيف ٢٠٢٠ ..... ٢١

أبرز الدوافع والأسباب التي أدَّت إلى اندلاع الاحتجاجات: ٢٤

الحركات المشاركة في احتجاجات ٢٠٢٠ ..... ٢٦

المواطنون العرب على هوامش احتجاجات ٢٠٢٠: ٣٣

أوجه التشابه والاختلاف بين احتجاجات ٢٠٢٠ واحتجاجات ٢٠١١ ..... ٣٤

تداعيات أزمة كورونا وعيوب في النظام الاقتصادي النيو ليبرالي في إسرائيل ٣٨

الاحتجاجات الحالية (٢٠٢٠) وشعبية نتنياهو ٤٠

خطّة ضم مناطق فلسطينية إلى إسرائيل ومدى تأثّرها من الاحتجاجات
الاجتماعية ٢٠٢٠ ..... ٤٥

الحركة الاحتجاجية ٢٠٢٠: سمات، تداعيات وإسقاطات ٤٧

الهوامش ٥٤

مُقدّمة

أدَّت السياسات النيو-ليبرالية في العالم عمومًا، وفي إسرائيل على وجه الخصوص، إلى تغيّرات جوهرية في دَور الدولة ومؤسساتها فيما يتعلّق بتقديم الخدمات للمواطنين وتوفير كافة المتطلبات والمستلزمات اللازمة للعَيش الكريم لهم. فقد بدأت بواكير التحوّل نحو النيو-ليبرالية في إسرائيل في أوساط سنوات الثمانينيّات، وأصبحت سائدةً ومتسيّدة أكثر في القطاعات المركزية والمهمة في العقد الأخير بعد سيطرة حزب الليكود اليميني على سدّة الحُكم.[1]

أبرز القطاعات التي تغلغلت بها السياسات النيو-ليبرالية والخصخصة، هي: الرعاية الاجتماعية، التربية والتعليم وسوق العمل. عمومًا، تقوم هذه السياسات، في جوهرها، على أُسس ومنطق الاقتصاد الحرّ، ما يحدّ من التّدخل الحكومي أو يُقلل من دَور ومكانة الدولة ومؤسساتها في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وبالمقابل، تُعزّز دَور القطاع الخاص في توفير هذه الخدمات. أدّى هذا الأمر إلى احتكار بعض الخدمات وملاءمتها إلى معادلة الربح والخسارة، وبالتّالي، اتّسعت وتعمّقت الفوارق المجتمعية بين المواطنين العرب والمواطنين اليهود من جهة، وبين بلدات المركز وبلدات منطقَتي الشمال والجنوب التي تبعد عن منطقة المركز، وجرى إضعاف الطبقة الوسطى في إسرائيل،[2] ما ساهم في تأجيج الناس للخروج إلى المظاهرات.

في العقد الأخير، يمكننا ملاحظة عدّة احتجاجات اجتماعية واقتصادية شهدتها إسرائيل بسبب الأوضاع الاقتصادية. سعت هذه الاحتجاجات

إلى تحسين الظروف المعيشية، ولكنها في الوقت ذاته قامت بتهميش القضايا السياسية الأساسية، مثل الاحتلال، سياسة الأبارتهايد، الاستعمار الاستيطاني، التمييز الإثني والقومي، قضية الضم وفرض السيادة على أجزاء من الضفة الغربية، السّلام، الصراع العربي-الإسرائيلي وما إلى ذلك من قضايا سياسية مركزية أُخرى. ما زالت آخرُ هذه الاحتجاجات مستمرة إلى يومنا هذا (كانون الأول ٢٠٢٠)، بعد أن خرج المحتجون للتظاهر في أعقاب الإسقاطات الاجتماعية والاقتصادية لأزمة كورونا، فشل الحكومة الإسرائيلية في الحدّ من انتشار الفيروس، بالإضافة إلى ملفات الفساد وخيانة الأمانة التي يواجهها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذي تراجعت شعبيته في خضم أزمة كورونا، وفشل الحكومة في التغلّب عليها، ولكن، رغم هذا التراجع المُسجل على شعبية نتنياهو وحزب الليكود ما زال اليمين الإسرائيلي مهيمنًا سياسيًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا. هنا، من المهم بمكان الإشارة إلى أنَّ التغيير الحاصل هو داخل المعسكرات والحركات السياسية وليس بينها (داخل أحزاب معسكر اليمين وليس بين معسكر اليمين ومعسكر أحزاب المركز واليسار). على ما يبدو فإن هذا الأمر لن يُغيّر الخارطة السياسية والحزبية في إسرائيل، وسيبقى الليكود ومعسكر اليمين والأحزاب المتدينة المُسيطرين على سُدّة الحُكم في إسرائيل، وهذا ما تبينه استطلاعات الرأي المتداولة في وسائل الإعلام أسبوعياً.

وفي الوقت الذي يطالب فيه هذا الحراك الاحتجاجي بالعدالة الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية، بَقيَ المواطنون العرب على هامش هذه الاحتجاجات، وحتّى الآن، كما في احتجاجات صيف ٢٠١١، لم يشارك

المواطنون العرب بشكل مكثف ومنظم في الاحتجاجات، كما ولم تدع أصلًا الأحزاب السياسية التي تمثل المجتمع العربي والمؤسسات التمثيلية للأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل إلى المشاركة الواسعة، وذلك بسبب الاختلافات الأيديولوجية بين الأحزاب ورؤيتها لدورها بما يتعلق بالمجتمع الإسرائيلي والقضايا العامة فيه، ومن ناحية ثانية أيضًا، لأنَّ المواطنين العرب يعتبرون أزمتهم الاقتصادية نِتاج تمييز وغبن تاريخي قائم على أساس انتمائهم القومي والوطني، ولأنهم يرون بأن قضاياهم وسلم أولوياتهم ومطالبهم التي يرفعونها لها خصوصيتها وليس بإمكان هذه الحراكات أن ترفعها.

يعرض هذا الكُتيّب في فصله الأول خلفية عامة عن حركة الاحتجاج الإسرائيلية التي اندلعت عام ٢٠١١، وما هي أسبابها وإسقاطاتها والحركات السياسية والجماهيرية التي شاركت فيها. علاوةً على ذلك، يتطرق إلى حركة الاحتجاج الإسرائيلية الحالية (٢٠٢٠)؛ أهم أسباب اندلاعها ومطالبها الأساسية. كما يُسلّط الضوء على مُميزاتها وإسقاطاتها السياسية في إسرائيل، وذلك من خلال الأبحاث والمقالات القليلة حول حركة الاحتجاج، وخمس مقابلات مع قيادّيين فيها يمثّلون توجهات سياسية مختلفة. تهدف هذه المقابلات إلى محاولة قراءة وفهم ما يَدور في الحقل، ووجهة هذه الاحتجاجات وما هي أهدافها والتحديات التي تواجهها، خاصةً وأنّ هناك أقطابًا مختلفة تشارك بها. بالإضافة إلى ذلك، يستعرض هذا الفصل مقارنةً بين احتجاجات ٢٠١١ والاحتجاجات الحالية ٢٠٢٠.

يشمل الفصل الثاني من الكُتيّب تبصّرات ومحاولة استشراف إسقاطات الحراك الاجتماعي الحالي على واقع السياسة في إسرائيل وتأثيرها على شعبية

نتنياهو، ومدى قُدرة هذه الاحتجاجات على الاستمرار، بالإضافة إلى دَور الفلسطينيين العرب فيها.

الحركات الاحتجاجية - عام

تعتبر الحركات الاحتجاجية في مختلف مناطق العالم ردّات فعل جماعية على أوضاعٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ واقتصاديةٍ معيّنةٍ، مثل تردّي الأوضاع المعيشية والاقتصادية، ركود في سوق العمل، نسبة بطالة عالية، تمييز إثني وقومي وطبقي، وما إلى ذلك.

تأخذ هذه الحركات أشكالًا وأنماط سلوكٍ متنوعة، منها السلمي ومنها ما يلجأ لاستخدام العنف من أجل إحقاق المطالب المركزية. كما وتعتبر الحركات الاحتجاجية أداة يمارس المواطنون من خلالها الضّغط على السُّلطة لتحقيق المطالب. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن للحركات الاحتجاجية توجهاتٍ عديدة، منها الإصلاحي الذي يطالب بتغييراتٍ معينة ضمن مباني القوة وموازينها القائمة، ومنها الثوري الذي يطالب بتغييراتٍ جوهرية تسعى إلى إبطال التوازنات القائمة، هدم الوضع القائم وتشييد واقع جديد.

وفي نظرة ثاقبة ومتمعّنة على تعريف الإسهامات العديدة التي تناولت تعريف الحركات الاحتجاجية، معظمها، يتفق على أنّها سلسلة مستمرة من تفاعلات ونشاطات لمجموعة أشخاص تهدف إلى إحداث تغيير مبني على رؤية ومطالب في توزيع أو ممارسة السُّلطة الحاكمة وتدعيم هذه المطالب من خلال تظاهرات عامة، ومحاولة لتجنيد وتعبئة المزيد من النّاس لتوسيع دائرة المشاركين في هذه الأنشطة التظاهرية والاحتجاجية.[٣]

وممّا لا شكّ فيه، أنَّ الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي

وقعت على مدار العقد الأخير، تستوجب استقراء دَور الحركات الاحتجاجية وتأثيرها على السياسة العامة والحزبية بمختلف المجالات، خاصةً أنَّ المنظمات السياسية غير الحزبية أصبحت مكوّنًا ثابتًا ومركزيًّا في الحركات الاجتماعية عمومًا، وفي إسرائيل على وجه الخصوص.

بطبيعة الحال، هناك عدّة نظريات حاولت تفسير بزوغ الحركات الاحتجاجية ومكوّناتها وأداء القائمين بها وما يكتنفها من سلوكيّات وما يرتبط بها كذلك من دوافع ومحفّزات، أبرزها، نظرية السّلوك الجمعي (Collective behavior theory) التي تشير إلى حدوث هبّات جماهيرية قد تؤدي إلى تكوين حركات يمينية وراديكالية؛[٤] نظرية تعبئة الموارد (resource mobilization theory) التي تّدعي أن تشكّل الحركات الاحتجاجية نابع من توافر الموارد الاقتصادية والسياسية والمجتمعيَة، مثل المال، الوقت، مؤسسات داعمة، المهارات.. إلخ، والقدرة على استعمالها؛[٥] نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة (new social movement theory) التي تعتبر الحركات الاحتجاجية انعكاسًا للتناقضات القائمة في المجتمع الحديث نتيجة السياسات النيو-ليبرالية والبيروقراطية المفرطة في المؤسسات الحكومية والجماهيرية والمجتمع المدني. كما تساهم هذه الحركات الجديدة في صقل الهوية الجمعية؛[٦] نظرية الفعل-الهوية (action-identity paradigm) التي ترى في الحركات الاحتجاجية عاملًا مساهمًا في خلق حراك اجتماعي ضد المجموعات المهيمنة على المؤسسات والإنتاج الاقتصادي والاجتماعي.[٧]

بناءً على ما تقدّم أعلاه، يمكن الإشارة إلى محوَرين أساسيّين في إيقاد الحركات الاحتجاجية، وهما: (١) رفض السّياسة العامة (٢) الاقتصاد.

ولكن، لا يمكن غض الطّرف عن محوريَن مترابطين آخرَين في هذا الصّدد يتعلّقان، تحديدًا، بالحركات الاحتجاجية للأقليات المُستضعفة والمهمشة والمُميّز ضدها: المكانة والهوية؛ بمعنى، أنَّ هذه الأقليات في حِراكاتها الاحتجاجية تتمركزّ حول المطالبة بتحسين مكانتها وانتزاع المساواة المواطناتية والعدالة الكاملة أُسوةً بباقي المجموعات. أيضًا، لا يمكن تهميش قضية الهوية الجمعية للأقليات والمطالبة بالاعتراف بروايتها والحفاظ على ذاكرتها الجمعية ونقلها من جيلٍ إلى جيل، كواقع الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل.

وفي السّياقِ الإسرائيلي العام، نلاحظ في العقد الأخير اندلاع حركات احتجاجية، وصل بعض منها إلى ممارسة العنف من قِبَل المتظاهرين وضدّهم أيضًا، على سبيل المثال، لا الحصر، احتجاجات الأثيوبيين في عام ٢٠١٩، الاحتجاجات الاجتماعية في العام ٢٠١١ والاحتجاجات الأخيرة التي لا تزال مستمرة إلى اليوم.

بادئ ذي بدء، من المُمكن القَول إنَّ ترسيخ السّياسات النيو-ليبرالية عالميا أدَّى إلى تسريع عجلة اندلاع حركات اجتماعية عديدة في العالم، ومن ضمنها إسرائيل، خاصةً أنَّ هذه السياسات تشجع انسحاب الدّول من أدوارها الخدماتية الأساسية، أبرزها، دَورها في الرعاية الاجتماعية وفي حقل التربية والتعليم، عبر خصخصة القطاع العام ونقل مسؤوليات الدولة وأدوارها الوظيفية إلى أيادٍ خاصة كل ما يحركها اعتبارات الربح وتكديس الثروة.[٨]

في السّياق الإسرائيلي، سيطرت النظرية الكينزية على النظام الاقتصادي حتى مطلع السبعينيات. سعت هذه النظرية إلى القضاء على البطالة بشكلٍ كامل وتشغيل كافة المواطنين. بموجب هذه النظرية كانت الدولة اللاعب

المركزي التي بادرت إلى سلسلة كبيرة من المشاريع الاستثمارية للقضاء على البطالة بشكلٍ تام وتعزيز مكانة التنظيمات والنقابات العُمالية. إلّا أن سياسات إسرائيل لم تكن في يوم متساوية وعادلة قط، حيث شيدت نظام تفوّق عرقي وامتيازات حظي بها اليهود الأشكنازيم، وعانى منه بالأساس العرب الفلسطينيون مواطنو إسرائيل.[٩]

ولكن، سيطر في سنوات السبعينيات ركود اقتصادي وارتفاع على الأسعار وانسحاب تدريجي للدولة من السوق. لقد أحدثت هذه الأزمة تحولًا بنيويًا في النظام الاقتصادي العالمي وانتقالاً نحو نظام اقتصادي جديد أطلق عليه اسم «الاقتصاد النيوليبرالي». تميز هذا الانتقال بخصخصة واسعة للمرافق الخدماتية التي أدارتها الدولة سابقًا وائتمان القطاع الخاص عليها.[١٠]

وفي إسرائيل أيضًا، بدأ النظام النيو ليبرالي بالسيطرة على النظام الاقتصادي وقام بإطلاق العنان للشركات العالمية وسارع في عملية الانسحاب التدريجي للدولة وإفراغها من مسؤولياتها الاجتماعية خصوصًا تجاه الشرائح المستضعفة.[١١]

لذلك، كثيرًا ما تتحوّل التحدّيات التي يواجهها المواطن البسيط نتيجة تطبيق النظام النيو-ليبرالي إلى مخاوف تؤدي إلى المشاركة السياسية والاجتماعية من خلال حركات احتجاجية غير منوطة بالأحزاب، بهدف محاولة تغيير الواقع وتحسين الظروف الحياتية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

حركة الاحتجاج عام ٢٠١١

بلغت الأزمة الاقتصادية في إسرائيل ذروتها في العام ٢٠١١ بسبب غلاء المعيشة في جميع المناحي الحياتية. ما أدى إلى تبلور حركة احتجاجية نشطة

اجتاحت البلاد خلال فترة وجيزة وطالبت بأن تقوم الحكومة بإصلاحات عديدة، إلّا أن التفاعل الكبير معها لم يتحول إلى طروحات سياسية جذرية ولم تنبثق عنه مطالب تسعى إلى إعادة توزيع الثروات على نحوٍ عادل ومنصف.[١٢] لذلك، الادّعاء السائد هو أنَّ هذه الاحتجاجات في العام ٢٠١١ تُعتبر الأكثر مشاركة واستدامة في تاريخ الاحتجاجات في إسرائيل، بعد أن استمرت لحوالي عشرة أسابيع متواصلة.

من الجدير بالذكر الإشارة هنا، أنَّه قبل اندلاع احتجاجات صيف ٢٠١١، كانت هناك احتجاجات لفئاتٍ كبيرة في إسرائيل، أبرزها، احتجاجات الأطباء، العمّال الاجتماعيين والمعلّمين، وقد خرجت هذه الفئات احتجاجًا على شروط عملها والأجور غير المناسبة. وكذلك، احتجاجات المستهلكين ضد شركات الغاز والنفط وشبكات التسويق الكبرى بسبب غلاء المعيشة والسّلع الغذائية واتساع الفجوات بين طبقات المجتمع الإسرائيلي.[١٣]

انطلقت موجة الاحتجاج الاجتماعي هذه في صيف ٢٠١١، تحديدًا، في الرابع عشر من شهر تموز، وأُطلق على هذه الاحتجاجات اسم «احتجاج الطبقة الوسطى».[١٤] هنا، من المهم بمكان الإشارة إلى أنَّه سبق هذا الحركة الاحتجاجية انبعاث الأزمة الاقتصادية في العالم في العام ٢٠٠٨، انطلاق الربيع العربي في نهاية العام ٢٠١٠ في تونس ومصر ومن ثم عمت العديد من البلدان العربية المجاورة احتجاجًا على انسداد الأفق السياسي والاقتصادي فيها. كما وشهدت إسرائيل حملة احتجاجية استهلاكية في الشبكة العنكبوتية على خلفية الارتفاع في أسعار بعض المنتجات الغذائية الأساسية أطلق عليها «احتجاج الكوتيج».

تميّزت حركة الاحتجاج في صيف ٢٠١١ بمشاركة واسعة من قبل جميع مركبات المجتمع اليهودي الإسرائيلي (باستثناء اليهود المتزمتين – الحريديم)، وقد اعتبرت هذه المشاركة ظاهرة غير مسبوقة في إسرائيل، وقد بلغت ذروة المشاركة بخروج مئات الآلاف من المتظاهرين في عدّة مظاهرات بمناطق مختلفة في ليلة واحدة. استمرت هذه الاحتجاجات مدة عشرة أسابيع ورُفع خلالها شعار مركزي هو «الشعب يريد عدالة اجتماعية»، بالإضافة إلى بناء أكثر من ٢٥٠٠ خيمة احتجاج بمختلف المناطق ومكوث المحتجّين فيها طيلة أيام الأسبوع. كما احتلت هذه الاحتجاجات منابر وعناوين وسائل الإعلام المركزي في إسرائيل، وهو ما عزز الشعور لدى مؤيدي الاحتجاجات بالسير في الطريق الصحيحة، وأنه تم تذويت مفهوم العدالة الاجتماعية بين المواطنين، بالتالي التغيير الاجتماعي والاقتصادي آت لا محالة.[١٥]

لكن في حقيقة الأمر، لم يطرأ تغيير جوهري في الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل بعد هذا الاحتجاج، ذلك بسبب عدم صياغة مطالب اجتماعية واضحة، والعجز عن توسيع المشاركة في الاحتجاجات وضم فئات مستضعفة ومميّز ضدها، مثل الأقلية العربية الفلسطينية، ما أدّى في نهاية المطاف إلى عدم تحقيق التغيير المَرجو في الحقل السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

هنا نحن ندّعي أن الاحتجاجات الاجتماعية في العام ٢٠١١ تميّزت بطابع قومي- إثني وعلماني، وذلك بسبب تغييب/ غياب المجموعات اليهودية المتزمتة دينياً (الحريديم)، بالإضافة إلى تهميش دور المواطنين العرب.

دوافع الاحتجاجات في صيف ٢٠١١

بعد الاحتجاجات الخاصة بفئات معينة في المجتمع، مثل الأطباء، العاملين الاجتماعيين والمعلمين، اندلعت احتجاجات صيف ٢٠١١ التي سُميّت في البداية باحتجاجات «المسكن» وذلك نتيجة ارتفاع أسعار المساكن في إسرائيل؛ بمعنى أنه يمكن الادّعاء أنّ ارتفاع أسعار المساكن شكّل السبب الأساسي لاندلاع هذا الاحتجاج، فقد تراجعت منذ العام ١٩٩٩ وحتى العام ٢٠٠٩ نسبة الأُسر الشابة التي تمتلك مسكنًا من ٥١٪ إلى ٤٣٪فقط، وقد ارتفعت بالمقابل أجور البيوت بشكل كبير.[١٦]

يمكن الإشارة أيضًا إلى دوافع مركزية أخرى أدّت إلى اندلاع الاحتجاجات:

تراجع مكانة الطبقة الوسطى: شهدت الطبقة الوسطى في إسرائيل خلال العقدين الأخيرين تراجعًا في مكانتها السياسية والاجتماعية، فقد تراجع تأثيرها السياسي وقدرتها على التأثير في قضايا مركزية، أبرزها تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك بسبب استفحال السياسات النيو-ليبرالية. علاوةً على ذلك، لم تنجح هذه الطبقة في مواجهة غلاء المعيشة وأماكن السّكن، ما أدّى إلى غضب في الشارع ومحاولة لاسترداد المكانة السياسية والاجتماعية من خلال التظاهرات والاحتجاجات، ولكن برغم زخم هذه الاحتجاجات، لم تنجح في تحسين مكانتها وإيقاف عجلة توسّع السياسات النيو-ليبرالية.[١٧]

غلاء المعيشة: أدى ارتفاع أسعار السّلع والمتطلبات الحياتية إلى تآكل القُدرة الشرائية للمواطنين.[١٨]

تدفق الميزانيات بشكل كبير إلى اليهود المتزمتين (الحريديم) وإلى مجموعات المستوطنين: استثمار ميزانيات وموارد كبيرة في هاتين المجموعتين على حساب باقي الشعب في مجالات أساسية، مثل خدمات الرعاية الاجتماعية، التربية والتعليم، الصحة.. إلخ.[١٩]

الحركات المشاركة في احتجاجات صيف ٢٠١١

كما هو معلوم، اندلعت احتجاجات صيف ٢٠١١ بشكلٍ عفوي، دون سابق إنذار ودون استعدادات سابقة. كان المبادرون إلى احتجاجات صيف ٢٠١١ مجموعة صغيرة من الشباب والشابات الّذين يسكنون في بلدات منطقة المركز والأحياء الجديدة في تل أبيب. بعد بداية الاحتجاجات، حاولت بعض الحركات تنظيم التظاهرات ودعمها اقتصاديًّا. أبرز هذه الحركات هي: الاتحاد القُطري للطلاب الجامعيين، وحركة «درور إسرائيل» – خريجو حركة الشبيبة العاملة والمتعلّمة التابعة لحزب العمل. كانت هاتان الحركتان، بالإضافة إلى مجموعة الشباب والشابات في طليعة الاحتجاجات ولكن، لا يمكن التغاضي عن انضمام حركات أُخرى للاحتجاجات، مثل، «الفهود السود» و«القوس الديمقراطي الشرقي».[٢٠] بمعنى، رغم أنَّ الاحتجاجات بدأت بشكل عفوي، إلّا أنَّ بعض الحركات حاولت تنظيمها ودعمها اقتصاديًّا ومحاولة ضم حركات أُخرى لها بهدف توسيعها ورفع أعداد المشاركين فيها.

ولكن على الرغم من التأييد الشعبي الكبير الذي حظيت به الاحتجاجات الاجتماعية في صيف ٢٠١١ (٨٨٪ من الإسرائيليين قد أيدوا الاحتجاجات)،[٢١] سرعان ما انطفأ لهيبها وانتهت بشكل مفاجئ في

نهاية شهر أيلول ٢٠١١، على الرغم من أنه كان من المتوقع لها الاستدامة والاستمرار لفترة أطول بكثير.

في هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أن هناك عدة عوامل ساهمت في إخماد لهيب هذه الاحتجاجات، مثل، اقتراب الأعياد اليهودية واقتراب افتتاح الدراسة الأكاديمية. لكن، هذا لم يكن مُبرّرًا لانتهاء الاحتجاجات بصورةٍ فجائية.

باختصار، جسّدت احتجاجات صيف ٢٠١١ ائتلافًا طبقيًّا قوميًّا في إسرائيل بعد سيطرة النُخب الرأسمالية على الاقتصاد عقب سيطرة التوجه النيو-ليبرالي على السياسات الاقتصادية. لكن، هذا الائتلاف والتعاضد بين معظم مركبات المجتمع الإسرائيلي اليهودي لم ينجح، وسُرعان ما انتهت حركة الاحتجاج رغم وجود أرضية خصبة لاستمرارها وتعزيزها.

لربّما يكون أحد أبرز الأسباب لفشل هذه الاحتجاجات هو عدم بلورة مطالب ورؤية واضحة، بالإضافة إلى ضم فئات أساسية في المجتمع تعاني من التمييز والتهميش، مثل الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل. فعلى الرغم من أنَّ هذه الاحتجاجات قد أثبتت أنَّ المواطنين في إسرائيل من الممكن أن يستيقظوا من سباتهم والمشاركة في احتجاجات تطالب بالعدالة الاجتماعية وتحسين ظروفهم المعيشية والاقتصادية، إلَّا أنَّ التقاعس في إنشاء بنية تحتية تنظيمية لهذه الاحتجاجات، مثل بناء رؤية ومطالب، قيادات قادرة على تمثيل كل الفئات المشاركة، القدرة على تعبئة المحتجين والقُدرة على الاستمرار لفترة طويلة، حال دون تحقيق المطالب، وأدى إلى فشلها على الرغم من مشاركة مئات الآلاف.

احتجاجات صيف ٢٠١١: غير سياسية وغير حزبية

عُرّفت احتجاجات صيف ٢٠١١ من قِبَل المحتجين بأنّها احتجاجات غير سياسية وغير حزبية، ولم تُمنح خلالها منصّات ومنابر لسياسيين أو ممثلي أحزاب. أكثر من ذلك، رغم كثرة المحتجين اليساريّين، أنكرت قيادة الاحتجاجات أي صلة لها باليسار الإسرائيلي من جهة، وانكار أي نيّة لإسقاط حكومة نتنياهو من جهةً أخرى، وقد امتنع المحتجون عن التطرق إلى النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني خلالها.

ومن خلال الإمعان بالقراءة النقدية- التحليلية لفيلك ورام حول إنكار قادة الاحتجاجات علاقتهم باليسار الإسرائيلي والابتعاد عن التطرق إلى الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، نرى أنّ هذا الانكار مُحاولةً لتوحيد المحتجين واستقطاب أكبر عدد من المواطنين اليهود للمشاركة في الاحتجاج، لذلك لم تُطرح خلال مواضيع ذات خلاف في الشارع الإسرائيلي-اليهودي. هذا الأمر يؤكد طابع الاحتجاجات الطبقي-القومي واستثناء المواطنين العرب منها. علاوةً على ذلك، هناك من ادّعى أنَّ احتجاجات صيف ٢٠١١ لم تكن حزبية أو سياسية لكنّها اتّخذت طابعًا نُخبويًّا يتمثل في الطبقة الوسطى الأشكنازية التي أدارت الاحتجاجات من قلب تل أبيب وقامت بتهميش مناطق الضواحي في الشمال والجنوب.[٢٢]

كما ذُكر آنفًا، أنَّ الاحتجاجات لم تكُن بمبادرة أحزاب سياسية مُعيّنة. يمكن تفسير هامشية الأحزاب السياسية في المبادرة إلى الاحتجاجات وعدم قدرتها على تجنيد مشاركين من خلال نتائج استطلاع رأي لمعهد جومتان

والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، التي أشارت إلى أنَّ الأحزاب السياسية لا تحظى بثقة كبيرة بين المواطنين في إسرائيل، حيث أعرب رُبع المستطلعين فقط عن ثقتهم بها. كما أشار ٪٨٠ من المُستطلعين إلى أنَّ الأحزاب والسياسيين على رأس سُلّم الفساد، كما أظهرت النتائج أنَّ ٪٦ فقط من المواطنين هم أعضاء في أحزاب سياسية.[٢٣]

في خلاصة الأمر، همّشت احتجاجات صيف ٢٠١١ دَور الأحزاب، وهمشت القضايا السياسية التقليدية في إسرائيل، مثل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي والنزاعات الحزبية بين اليسار واليمين، وسلطت في المقابل الضوء على قضايا اقتصادية واجتماعية في محاولة للتأثير على الخطاب العام في إسرائيل وتغييره من خطاب سياسي صافٍ، إلى خطاب اجتماعي واقتصادي يتعلق برفاهية المواطنين. ولكن، كما أشرنا سابقًا، سُرعان ما انطفأ لهيب هذه الاحتجاجات ولم تنجح بتغيير الخطاب السياسي في إسرائيل.

تداعيات الاحتجاجات في ٢٠١١

ممّا لا شكّ فيه أنَّ حركة الاحتجاجات قد أشغلت الإعلام والسياسيّين في إسرائيل، وقد أحدثت صدمة، ولو بصورة محدودة، على صنّاع القرار والرأي العام. يُمكننا ملاحظة عدد من التداعيات في محاور عدّة منها:[٢٤]

١. أولًا، تراجع شعبية نتنياهو: أسفرت الاحتجاجات، وفق استطلاعات الرأي العام، إلى تراجع في شعبية نتنياهو وإضعاف مكانة حزب الليكود في الساحة السياسية.[٢٥]

٢. ثانيًا، تهميش النقاش السياسي وقضية الصراع الفلسطيني-

الإسرائيلي: حاول قياديو حركة الاحتجاج الامتناع كُليًّا عن التطرق لمسألة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بهدف الحفاظ على وحدة صف المحتجين، خاصةً بعد انضمام مجموعات يمينية.

٣. ثالثًا، استهداف الاحتجاج تحسين الوضع الاجتماعي وليس تغيير نظام الحكم: يمكن الملاحظة أنَّ سقف الاحتجاجات كان محدودًا نسبيًا، إذ اقتصر على مطالب تهدف إلى تحسين الظروف والخدمات الاقتصادية وتعزيز مكانة الطبقة الوسطى.

٤. رابعًا، أفرزت الاحتجاجات قوى سياسية جديدة في إسرائيل، تمهيدًا للمنافسة في انتخابات الكنيست. هدفت هذه القوى لتشكيل وبناء حركة سياسية مؤلفة من الطبقة الوسطى، ولكنها لا تحمل آفاقًا ورؤى سياسية جديدة.

٥. خامسًا، تشكيل لجنة طرختنبرغ: هدفت اللجنة إلى التفاوض مع قادة الاحتجاج وبلورة توصيات عملية من أجل إحداث إصلاحات في النظام الاقتصادي، إلا أنّها كانت عبارة عن تغييرات شكلية ليس إلا، ولم يكن لها مساهمة في تقليص الفجوات وإعادة توزيع الثروة والموارد. فعلى الرغم من أنَّ هذه اللجنة ادّعت بأنها تهدف إلى خفض غلاء المعيشة ودعم مجالات خدماتية أساسية، مثل الرعاية الاجتماعية والتربية والتعليم والصحة وخفض أسعار السّكن، إلّا أنّ ثمّة من ادّعى أنَّ هذه اللجنة تماهت مع سياسة الحكومة الاقتصادية، لذلك لا يمكن التّعويل على توصياتها. كذلك، ادّعت القيادات العربية أنَّ توصيات اللجنة تجاهلت احتياجات المجتمع العربي، خاصةً فيما

يتعلّق بتخطيط وتوسيع مناطق نفوذ البلدات العربية، الاعتراف بالقرى غير المعترف بها في منطقة النقب، بناء مناطق صناعية في البلدات العربية ومحاربة البطالة والفقر في المجتمع العربي.

نُلخّص القول إن الاحتجاجات قد اندلعت في صيف ٢٠١١ كانت الأكبر والأكثر من ناحية حجم المشاركة في تاريخ إسرائيل، للمطالبة بعدالة اجتماعية وليس تغيير نظام الحكم. إن المميز الأبرز لحركة الاحتجاج الاجتماعية هذه كان في أنشطتها التي اتسمت بالإبداع وبالتنوع الداخلي، إلّا أنه لم يكن على رأسها قيادات سياسية أيديولوجية تحمل رؤى وبرامج وأهدافا سياسية واضحة، ولا تقدّم حلا للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولا تتبنى مطالب لها بُعد سياسي واقتصادي، مثل قضية الاحتلال والعسكرة وموقع الدولة من السوق.

كان واضحًا للعيان أن قيادة الاحتجاج كانت خائفة من «حرف» مسارها في حال تناول قضايا سياسية مختلف عليها، ولذلك آثرت البقاء في مناطق الظل ضمن إجماع الطبقة الوسطى اليهودية وعدم وضع قضايا وأمور خلافية من شأنها أن تضعف الاحتجاج والنتائج المرجوة منه.

ولكن الأهم في هذا السّياق، هو موقف الوزير السّابق بنيامين بن اليعازر، الذي دعا، في حينه، إلى تقليص ميزانية الأمن والمليارات المتدفقة لتعزيز الاستيطان، واستثمار هذه الميزانيات في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي باتت تُشكّل، على حدّ تعبيره، «حالة طوارئ» في إسرائيل.

على الرغم من هذه التغيّرات المهمة، تعاظم الشعور باليأس والإحباط، وجرى تثبيت فكرة «انعدام التأثير» لدى قطاعات واسعة من المشاركين

بغية إحداث تحولات جوهرية، خاصةً وأنَّ لجنة طرختنبرغ لم تُحدث تغييرًا جوهريًا في طبيعة النظام الاقتصادي في إسرائيل من جهة، وأنَّ تصريحات بعض السّاسة بأهمية الاستثمار في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وليس في الاستيطان، بَقِيَت أسيرة مُعتقداتهم ولم تُترجم على أرض الواقع.

احتجاجات صيف ٢٠٢٠

لقد عاد مصطلح «احتجاجات» بقوة في وسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة. فبعد احتجاجات صيف ٢٠١١، غاب هذا المصطلح، ولكن، في نيسان عام ٢٠٢٠، ورغم جائحة كورونا التي تعصف بالعالم بأسره، عاد المصطلح بعد خروج آلاف المحتجين والمتظاهرين إلى الشوارع احتجاجًا على الأوضاع الاقتصادية والصحية الناجمة عن أزمة كورونا، ولأسباب أخرى سنقوم بالتطرق إليها لاحقًا.

من الجدير ذكره، أنَّ الاحتجاجات في إسرائيل ما زالت في أوجهها (أيلول ٢٠٢٠)، بل وتتوسع لتشمل مُدناً وبلدات جديدة، تحديدًا في منطقتَي المركز وحيفا، لذلك، لا تتوفر أبحاث عميقة تتناول أسباب وإسقاطات هذه الاحتجاجات. بالرغم من ذلك، هنالك الكثير من المقالات الصحافية التي تحاول استقراء هذه الاحتجاجات واستشراف تداعياتها المستقبلية في عدّة محاور ومجالات، أبرزها: شعبية رئيس الحكومة نتنياهو، موضوع ضم جزء من منطقة غور الأردن إلى إسرائيل، الأزمة الاقتصادية، الأزمة الصحية، عملية التطبيع مع الإمارات والبحرين والانتخابات البرلمانية.

في هذا الفصل، سنحاول تسليط الضوء على أسباب اندلاع احتجاجات

صيف ٢٠٢٠ وإسقاطاتها على المحاور والمواضيع المذكورة أعلاه. أيضًا، سنحاول القيام بمقارنة عينية وعميقة بين أسباب الاحتجاجات القائمة الآن وإسقاطها، وبين أسباب وإسقاطات احتجاجات صيف ٢٠١١، بهدف استخلاص العِبَر واستقراء مسار الاحتجاجات الحالية.

كما أشرنا آنفًا، ثمّة شحٌّ كبير في الأبحاث التي تتناول احتجاجات ٢٠٢٠، التي بدأت في نيسان ٢٠٢٠ وتصاعدت منذ ١٤ تموز المُنصرم ومازالت مستمرة إلى يومنا هذا وتستقطب الآلاف من المحتجين والمتظاهرين في نهاية كل أسبوع، تحديدًا، أمام مقر رئيس الحكومة في القدس بشارع بلفور. بالإضافة إلى الاحتجاجات الكبيرة في بلفور، اندلعت أيضًا احتجاجات وتظاهرات في ساحة رابين بتل أبيب، والتي يُشارك فيها الآلاف من المحتجين الذين يرفعون شعارات منددّة بسياسة الحكومة الاقتصادية والصحية، ومذكّرة بتهم الفساد الموجّه لرئيس الحكومة نتنياهو، مثل، «الحكومة مُنفصلة عن الواقع»، «فاسِد، مللنا منك»، «أين الأخلاق؟» والكثير من الشعارات الأخرى.

قال أحد المشاركين الدائمين بالمظاهرات، إنَّ معظم المحتجين يرفعون شعارات قِيَميّة تتعلّق بتُهم الفساد الموجهة ضد رئيس الحكومة:

«معظم المشاركين في التظاهرات والاحتجاجات يرفعون شعارات ضد رئيس الحكومة بسبب تُهم الفساد الموجهة له {..} المتظاهرون يحتجّون ضد استمرار رئيس الحكومة في وظيفته، خاصةً أنّه متهم بقضايا فساد وأيضًا كيفيّة تعامله مع المؤسسات الحكومية ومحاولة تهميشها».

بَقِيَ أن نُشير إلى أنَّ هذه الاحتجاجات يرافقها عدم ثقة بصانعي القرار فيما يتعلق بمجابهة جائحة كورونا. الشعور العام في إسرائيل، أنّ البلاد

تفتقر إلى جهة مهنية غير سياسية تهدف إلى القضاء على فيروس كورونا.[٢٦] هذا الشعور العام، من شأنه أن يُغذّي حالة الغضب، ويساهم في استمرار الاحتجاجات، خاصةً في أيام نهاية الأسبوع.

دوافع الاحتجاجات

ثمّة أسباب عديدة لاندلاع احتجاجات صيف ٢٠٢٠ في إسرائيل، سنحاول في هذا القسم عرض الأسباب الرئيسية والمهمّة منها، لمحاولة تحليل واستقراء إسقاطاتها وتداعياتها واستمراريتها وما سيُثمُر عنها فيما بعد.

بدايةً، كان الدافع الأساس للاحتجاجات هو رفض المتظاهرين للمفاوضات القائمة بين حزب الليكود وحزب أزرق أبيض لتشكيل حكومة طوارئ في ظل تفشي فيروس كورونا. أسفرت هذه المفاوضات عن تشكيل حكومة طوارئ بين الحزبَين، ولكن هذا لم يؤد إلى استقرار سياسي، واستمرت المناكفات السياسية بين حزب الليكود وحزب أزرق أبيض. أدى هذا الائتلاف المبني على الشكوك وعدم الثقة بين الحزبين، إلى صعوبة في إدارة الأزمة الصحية والأزمة الاقتصادية النابعتين من جائحة كورونا، وأبرز إسقاطات هذه المناكفات هي عدم إقرار ميزانية الدولة لعام ٢٠٢٠.

الاحتجاجات الاجتماعية الحالية قادتها الأحزاب الإسرائيلية المعارضة لهذا الاتفاق، وقد أُطلق على المظاهرات في حينه «الرايات السوداء» نسبةً لمُنظّميها، الذين رفعوا شعارات تُندّد بتقويض نتنياهو وحكومته للديمقراطية في إسرائيل، وتمكّن المنظّمون من حشد أكثر من ٢٠٠٠ مُتظاهر في ميدان رابين وسط مدينة تل أبيب، حيثُ ألقت فيها بعض الشخصيات السياسية

المُعارضة لنتنياهو وبعض نواب المعارضة، خطابات مُندّدة باستمراره في منصبه كرئيس للحكومة بعد أن وُجّهت له لائحة اتهام في ملفات الفساد المُختلفة، مثل موشية يعلون ويائير لبيد من حزب «يوجد مستقبل» وأيضًا أيمن عودة، رئيس القائمة المشتركة.[٢٧]

بعد تشكيل حكومة نتنياهو الخامسة مع حزب أزرق أبيض، وبعد الانتشار الكبير لفيروس كورونا في إسرائيل (الموجة الثانية)، أخذت هذه الاحتجاجات التي يُنظّمها حراك «الرايات السوداء» منحى مختلفًا، حيث أصبح الحراك أكثر تنظيمًا، وحرِصَ المحتجون على الاعتصام والتظاهر بشكل أسبوعي في شارع بلفور بالقرب من مقر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. بالتوازي مع ذلك، انطلقت احتجاجات أخرى مندّدة بسوء إدارة نتنياهو وحكومته لأزمة كورونا.[٢٨]

أبرز الدوافع والأسباب التي أدّت إلى اندلاع الاحتجاجات:

تشكل ائتلاف حكومي بين حزب الليكود وحزب أزرق أبيض: بادرت الأحزاب المعارضة لهذا الاتفاق إلى إقامة تظاهرات باسم «الرايات السوداء» تنديدًا بالاتفاق بين الحزبين.

الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا:[٢٩] دخلت إسرائيل في أعقاب تفشي فيروس كورونا ونتيجة الإغلاق الذي فَرِض في شهرَي آذار ونيسان ٢٠٢٠ في أزمة اقتصادية كبيرة، وارتفاع ملحوظ بنسبة العاطلين عن العمل والمصالح الصغيرة والمتوسطة المهددة بالإغلاق، حيث تشير المعطيات التي أوردتها القناة ١٢ الإسرائيلية أنَّ معدل عودة النشاط الاقتصادي إلى فترة ما قبل انتشار جائحة كورونا بلغ أقل من ٦٨٪، في حين تجاوزت نسبة

البطالة الـ ٪٢٠ وسط توقعات بارتفاعها بسبب «الموجة الثانية» منها.[٣٠] وفيما يتعلّق برضى المواطنين على الأداء الحكومي في المجال الاقتصادي بموجة كورونا الأولى، تظهر معطيات استطلاع رأي للمركز الإسرائيلي للديمقراطية، أنَّ المواطنين قد منحوا الأداء الحكومي في هذا المجال تقييم ٥,٢٧ (حسب استطلاع الرأي، التقييم كان من رقم ١ إلى ١٠. رقم ١ مثّل علامة التقييم الأكثر سوءًا ورقم ١٠ مثّل علامة أعلى تقييم للأفضل)، بمعنى أنَّ هناك عدم رضى عن الدعم الاقتصادي التي توفره الحكومة في ظل الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة.[٣١]

الأداء الحكومي الصّحي في مواجهة وباء كورونا:[٣٢] يعاني النظام الطبي في إسرائيل من تهميش وتجاهل مُتراكِم منذ عشرات السنوات، ويظهر ذلك من خلال شح الميزانيات المخصصة له، النقص في ملّاكات الأطباء، النقص في العاملين بالمختبرات الطبية، النّقص في الأسرّة والنقص في أجهزة التنفّس. زِد على ذلك، أنَّ المواطنين في إسرائيل يشعرون بأنَّ أزمة كورونا تُدار من منطلقات سياسية وليس من منطلقات صحيّة، الأمر الذي قد يؤدي إلى انهيار المنظومة الطبية. لذلك، هناك كبير غضب بين المواطنين (في الموجة الثانية من انتشار فيروس كورونا)، خاصةً مع ارتفاع عدد المصابين وفرض تقييدات جديدة؛ يظهر من معطيات بحث «مركز إسرائيل للديمقراطية» حول تعامل الحكومة مع جائحة كورونا في الموجة الأولى، أنَّ هناك رضى على الأداء الحكومي فيما يخُص المعالجة الطبية والصحية للفيروس، حيث أنَّ المشاركين في الاستطلاع منحوا الحكومة معدّل ٧,٦٩ (١ سيء جدًّا و ١٠ ممتاز)،[٣٣] ولكن، نعتقد أنَّ هناك استياءً كبيرًا فيما يخُص معالجة مواجهة

الفيروس في الموجة الثانية، وهذا المعطى فقط يُمثّل شعور المواطنين في الموجة الأولى. في الصفحات القادمة، سنحاول تسليط الضوء على كيفية إبراز جائحة كورونا للنظام الاقتصادي النيوليبرالي في إسرائيل.

تهم الفساد الموجهة ضد نتنياهو: تأتي هذه الاحتجاجات على خلفية تهم الفساد والغش وخيانة الأمانة التي يواجهها رئيس الحكومة نتنياهو في ثلاث قضايا، وقد مثل وفي وقت سابق أمام المحكمة التي قامت بتأجيل محاكمته حتى مطلع العام المُقبل.

بالإضافة إلى الأسباب المذكورة أعلاه لاندلاع احتجاجات صيف ٢٠٢٠ في إسرائيل، يدّعي بروفسور تَمَر هِرمن وجود سبب آخر لاندلاع هذه التظاهرات، وهي حركة الاحتجاجات الكبيرة في الولايات المتحدة الأميركية بسبب مقتل المواطن الأميركي من أصول أفريقية جورج فلويد، حيث يدّعي هِرمن أنَّ «الاحتجاجات تُشبه فيروس كورونا؛ حالة عالمية مُعدِيَة».[٣٤]

بطبيعة الحال، خرج الآلاف من المواطنين الإسرائيليّين، للاحتجاج في مختلف مناطق البلاد، ولكن، من المهم بمكان الإشارة إلى غياب/ تغييب المواطنين العرب. لم نلمس خلال الاحتجاجات والتظاهرات، مشاركة مواطنين عرب أو قيادات عربية سياسية أو اجتماعية، وإنّما اقتصرت المشاركة على اليهود، تحديدًا، في تل أبيب وحيفا والقدس.

الحركات المشاركة في احتجاجات ٢٠٢٠

يعتبر المشاركون في الاحتجاجات أنَّ رئيس الحكومة، نتنياهو، لم يعُد يصلح للبقاء في سُدّة الحكم، كونه قام بتسخير كل الإمكانيات السياسية

لاستغلال أزمة كورونا في خدمة مصالحه الخاصة، ومحاولةً لتفادي الوقوف في المحاكم بسبب تُهم الفساد التي يواجهها. بالإضافة إلى ذلك، يدّعي المحتجّون أيضًا أنَّ رئيس الحكومة ووزراءه فشلوا في معالجة أزمة فيروس كورونا وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الفشل كان بمثابة «الوقود» الذي صُبَّ على غضب المحتجّين المتصاعد أصلًا.

هذا ما أكده أحد المشاركين خلال مقابلته، حيث أشار إلى أنَّ التظاهرات تسلط الضوء على المطالب الاجتماعية وموضوع البطالة وانهيار المصالح الصغيرة والمتوسطة:

الاحتجاجات ترفع شعارات تتعلّق بمنسوب البطالة، انهيار المصالح الصغيرة والمتوسطة وإغلاق أبوابها بعد جائحة كورونا، الوضع الاقتصادي الصعب وما إلى ذلك. هذه المواضيع من شأنها أن تُضعف شعبية نتنياهو وأن تُبقي أملًا بإمكانية التغيير خاصةً بعد فشل نتنياهو في الحد من انتشار فيروس كورونا».

من المهم بمكان الإشارة، إلى أنَّ هذه الحركات المشاركة قد ضمّت، تقريبًا، جميع مُركّبات المجتمع اليهودي الإسرائيلي (باستثناء اليهود المتزمتين- الحريديم)؛ أي إنَّ هذه الاحتجاجات أخذت طابعًا قوميًّا-اثنيًّا علمانيًّا، ما منع المواطنين العرب في إسرائيل من المشاركة، بالرغم من أنّهم الحلقة الأضعف اقتصاديًا في المجتمع.[٣٥] ويرفض ناشطو الحراك تعريف أنفسهم على أنهم حركة حزبية، مؤكّدين في الوقت نفسه أن الحراك يعتمد في تمويل أنشطته على تبرّعات الأعضاء والناشطين فقط.[٣٦]

عندَ الحديث عن احتجاجات ٢٠٢٠ في إسرائيل، لا يمكن غض الطّرف

عن الاحتكاكات التي تحصل بين المحتجين والشرطة، فقد وصل الأمر إلى استخدام الشُّرطة لخراطيم المياه لتفريقهم، كما أوقفت بعضهم. تأكيدًا على هذا، يدّعي الباحث هرمن (٢٠٢٠) في مقاله، أنَّه «ليس من المُستبعد أن تكثُر الاحتجاجات في الأيام المُقبلة، وقد يتصاعد عندها بعض أعمال العنف، خاصةً إذا استخدمت الشرطة وقوّات الأمن الأُخرى القوّة ضد المتظاهرين».[٣٧]

في هذا السّياق، برز التساؤل المركزي: هل سيستمر المحتجون في احتجاجاتهم رغم ما قد يواجهون من عنف شرطوي واعتقالات، أم أنَّ حدّة الاحتجاجات ستقِل بعد فترة، كما انطفئ لهيب احتجاجات صيف ٢٠١١، خاصةً بعد مصادقة الكنيست في أواخر أيلول ٢٠٢٠ على تقييد المظاهرات بحجة جائحة كورونا؟

في نظرةٍ عامة ومراقبة للاحتجاجات بعد هذه المصادقة، من الممكن أن نلاحظ أنَّ المحتجين يرفضون الاستسلام، وأنّهم خرجوا للتظاهر في مناطق عديدة، مثل حيفا وتل أبيب وبلدات الشمال، في مجموعات صغيرة، تماشيًا مع تعليمات وزارة الصحة بخصوص جائحة كورونا.

كما ذُكر سابقًا، هناك العديد من الحركات والمنظمات غير الحزبية بادرت أو تُشارك في الاحتجاجات والتظاهرات، وتجتمع على ضرورة التخلص من حُكم نتنياهو الذي يسخر العمل السياسي من أجل مصالحه الخاصة، خاصة بعد توجيه تهم فساد له، بالإضافة لفشله في إدارة أزمة كورونا.

فيما يلي أبرز هذه الحركات المشاركة:

حِراك الرّايات السوداء: نشأ حراك الرّايات السوداء في أعقاب

الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية التي جرت في الثاني من آذار من العام ٢٠٢٠. بادر الأخوة الأربعة، إيال، شيكما، يردين وديكل شفارتسمان إلى تظاهرة سيارات اتجهت إلى مقر الكنيست الإسرائيلي رافعين الرّايات السّوداء احتجاجًا على قرار رئيس الكنيست في حينه، يولي ادلشتاين (الليكود)، بعدم عقد جلسة لانتخاب رئيس جديد للكنيست بعد الانتخابات مباشرةً، وهو الأمر الذي رأى فيه المحتجون انتهاكًا صارخًا لأُسس الديمقراطية في إسرائيل.[٣٨] وحسب البطاقة التعريفية للحِراك عبرَ صفحته الرسمية بأنَّ الحراك يضُم مواطنين قلقين على مستقبل الديمقراطية في إسرائيل، بصرف النظر عن الدين والعرق والجنس، وأنَّ هدفهم الأسمى هو الحفاظ على الديمقراطية الإسرائيلية بروح وقيَم وثيقة الاستقلال.[٣٩]

حركة العقد الجديد: هي حركة قامت بتنظيم سلسلة مظاهرات أمام منزل المُستشار القضائي للحكومة مندلبليت، وذلك في العام ٢٠١٨ بهدف الضغط عليه لتقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو. اليوم، تُعنى هذه الحركة أيضًا بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كورونا، وللسياسات الاقتصادية النيو ليبرالية.[٤٠]

حركة قافلة الغواصات: وهو حراك بادر له ضّباط سابقون في الجيش الإسرائيلي، ويطالبون بفتح تحقيق فوري في قضية الغواصات. بادر هذا الحراك إلى السّفر بقافلة سيارات رُفعَ عليها شعارات تتهم رئيس الحكومة نتنياهو بالفساد، وكان هدف القافلة الوصول إلى شارع بلفور بالقدس، مقر رئيس الحكومة.

يشار إلى أنّ الحركات المذكورة أعلاه لا تهدف إلى تغيير جوهر النظام في إسرائيل، بل إلى تغيير من يقف على رأس سُدّة الحُكم، وذلك بسبب تُهم الفساد الموجه له. عليه، تدعو هذه الحركات إلى أهمية الحفاظ على روح

وثيقة الاستقلال الإسرائيلية وتعزيز المفاهيم الديمقراطية بصيغتها الحالية.

حركة «من أجل جودة الحُكم»: وهي جمعية مهنية تتابع جودة الحُكم في إسرائيل وتعمل على تنفيذ سُبل وقِيَم الإدارة السّليمة في المؤسسات الحكومية. تُعتبر هذه الجمعية من أكبر الأُطر الناشطة في حركة الاحتجاج، وتحاول تجنيد شخصيات جماهيرية ذات تأثير للمشاركة، بالإضافة إلى استثمار موارد كبيرة من أجل إقامة عروض فنية هادفة خلال التظاهرات. تُشارك هذه الحركة بالاحتجاجات بادّعاء أنّ الفساد متغلغل في الجهاز السياسي الإسرائيلي، لذلك، مشاركتها نابعة من أمور مهنية وليس سياسية، خاصةً وأنَّ النظام السّياسي بحاجة إلى إصلاحات بسبب الفساد.

منظمة نقف معًا: مبادرة لحركة شعبية جديدة تطمح إلى إقامة حركة يسارية يهودية–عربية تتبنى قِيَم السلام والمساواة والعدالة الاجتماعية. تتبنى المنظمة رؤية أنَّه لا يمكن الفصل بين الاحتلال وعدم التكافؤ الاقتصادي والاجتماعي والتمييز ضد الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل. تطمح المنظمة إلى أن يكون نشاطها جامعًا وتعدّديًّا وفعّالًا.[٤١]

قد تكون هذه الحركة الوحيدة بين الحركات المُشاركة في الاحتجاجات التي تربط بين الأزمة الاقتصادية وقضية الاحتلال وسياسة الاستيطان والتمييز ضد المواطنين العرب في إسرائيل. لذلك، تتميّز هذه الحركة بدَعوتها لإقامة نشاط تعدّدي يشمل جميع أطياف المجتمع الإسرائيلي.

- «احتجاج السّيادة»: وهي حركة غير حزبية، صغيرة نسبيًا مقارنةً مع باقي الحركات. تشارك في الاحتجاجات بسبب تهم الفساد الموجهة ضد رئيس الحكومة نتنياهو. في الآونة الأخيرة، بعد اتّساع الاحتجاجات

في الكثير من المدن والبلدات الإسرائيلية، أصبح دَور الحركة هامشيًا، وذلك كَونها لا تمتلك الكثير من الموارد والقدرة على التحشيد المواطنين.

- «مسيرة المليون»: وهي حركة جديدة نسبيًّا، تنظّمت في آذار ٢٠٢٠، بعدالإغلاق الأول بسبب جائحة كورونا، وبادرت إلى تنظيم مسيرة ضخمة باتّجاه مقر رئيس الحكومة بالقدس، وذلك احتجاجًا على تهم الفساد وسياساته عمومًا.
- من الجدير الإشارة هنا إلى حركات مشاركة في الاحتجاجات تعمل تحديدًا بين جمهور الشباب والطلاب، وتحاول استقطاب أكبر عدد منهم للمشاركة في التظاهرات وتتميّز بخلق أجواء احتجاجية إبداعية من خلال عروض فنية ناقدة وهادفة:[٤٢]
- «هبعالبتيم»: وهي حركة طلابية نشطت تحديدًا في تظاهرات ساحة «بلفور»، كما وقامت بنصب خيمة اعتصام في حديقة «الاستقلال»، أمام مقر رئيس الحكومة في القدس. أقامت الحركة العشرات من المحاضرات السياسية-التثقيفية لجمهور الشباب في ساحة الاحتجاج. وخلال الإغلاق الثاني بسبب جائحة كورونا، بادرت الحركة إلى عقد محاضرات سياسية توعوية عَبر تطبيق «الزّوم» لتحشيد الجمهور، خاصةً الشباب، للاستمرار في التظاهر.
- «الجبهة الوردية»: تعتبر حركة صغيرة، انشقت قياداتها عن حركة «هبعالبتيم». تحديدًا، تستقطب هذه الحركة جمهور الشباب والطلاب وتشارك في الاحتجاجات من خلال عروض فنية ناقدة، وترفع شعار «نُناضل من أجل المستقبل».

- «كومي يسرائيل»: تُعتبر حركة سياسية غير حزبية نشطة بين جمهور الشباب، حيث تستقطب الآلاف من الشباب في المُدن الإسرائيلية الكُبرى للاحتجاج ضد رئيس الحكومة وسياسته، تحديدًا في القدس، تل أبيب، حيفا وبئر السّبع. تطالب الحركة بإشراك الجمهور في القرارات الحكومية والكنيست، والعمل من أجل مصلحة كل المواطنين وليس من أجل مصالح شخصية أو حزبية وفئوية ضيّقة.

أيضًا، انضمت إلى هذه الاحتجاجات حركات شبابية حزبية، تقوم بتجنيد ناشطيها إلى التظاهرات، حيث تمَّ رفع الإعلام والشعارات الحزبية. أبرز هذه الحركات الشبابية الحزبية:

حركة الشبيبة الشيوعية في إسرائيل: تُعتبر الشبيبة الشيوعية حركة شبابية، سياسية وتربوية تابعة للحزب الشيوعي الإسرائيلي، وتسعى إلى تحقيق السلام والمساواة والعدالة الاجتماعية.[٤٣] في الأسابيع الأخيرة، برزت مشاركة ناشطي الشبيبة الشيوعية، ومعظمهم من الناشطين اليهود، أمام مقر رئيس الحكومة في بلفور، القدس، حيث رفعوا الأعلام الحمراء وشعارات سياسية مُنَدّدة بسياسة الحكومة الحالية.

وتأكيدًا على أنَّ الاحتجاجات لا أهداف سياسية لها، وإنما متقوقعة فقط في المطالب الاجتماعية، يُشير ي.ن إلى أن هناك تغييبا واضحا للقضايا السياسية، مثل قضية الضم، في الاحتجاجات، ولكن قلّة قليلة من المشاركين الذين ينتمون لأحزاب يسارية، يقومون برفع شعارات منددّة ورافضة لقضية الضَم:

«لا توجد علاقة للاحتجاجات الحالية بقضية الضَم {..} هناك مجموعة صغيرة من المتظاهرين اليساريين والديمقراطيين المنتمين مثلًا للجبهة

الديمقراطية للسلام والمساواة تُندّد بقضية الضم وترفع شعارات رافضة لها. ولكن، في العموم، القضايا الاجتماعية والمعيشية هي التي تُسيطر على سُلم أولويات الاحتجاجات».

عمومًا، نجح المنظّمون والحركات المشاركة بالاحتجاجات بتجنيد وتشجيع المواطنين على الاحتجاج، خاصةً المتضرّرين منهم، نتيجة الأزمة الاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا. نلحظ مشاركة كبيرة في هذه الاحتجاجات من قِبَل العُمَّال، الحرفيّين والتُّجار خلال الأسابيع الأخيرة.[٤٤] كما ويمكن ملاحظة انضمام جيل الشباب في مشهد غير مسبوق منذ عدّة أعوام. تأتي هذه المشاركة بسبب ارتفاع معدّلات البطالة وتردّي الأوضاع الاقتصادية. ويرى المراقبون أنَّ مشاركة الشباب هي مؤشر مهم على إمكانية إحداث التغيير السياسي في إسرائيل.[٤٥]

المواطنون العرب على هوامش احتجاجات ٢٠٢٠

لا يشكل العرب شريكا في المظاهرات الاحتجاجية لأسباب سياسية في الأساس، وفي هذا الإطار، امتنعت المؤسسات التمثيلية للمواطنين العرب: لجنة المتابعة العُليا للجماهير العربية في إسرائيل، اللجنة القُطرية لرؤساء السُّلطات المحلية العربية والقائمة المشتركة، وأيضًا مؤسسات المجتمع المدني، عن توجيه المواطنين العرب للمشاركة.

بهذا الصّدد، قالت الباحثة في العلوم الاجتماعية، د. مها صباح كركبي، أنَّ عزوف المواطنين العرب عن المشاركة في الاحتجاجات نابع من رفضهم أن يكونوا شركاء في أي احتجاج غير سياسي، كونهم لا يفصلون المواضيع

السياسية عن المواضيع الاجتماعية. لهذا، ليس مستغربًا غيابهم عن المشاركة. ويبدو أيضًا، أن المحتجين، غير معنيّين بمشاركة المواطنين العرب لكي لا يقوموا بطمس الطابع القومي والصهيوني للاحتجاجات.[٤٦]

هناك إجماع بين المواطنين العرب في إسرائيل حول الإسقاطات الاقتصادية الكارثية لجائحة كورونا على المجتمع العربي، خاصةً لارتفاع معدلات الفقر والبطالة في أوساطهم. وفيما يتعلّق بمشاركتهم في الاحتجاجات القائمة، يشير البروفسور أمل جمّال من مدرسة العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، إلى صعوبة تجنيد المواطنين العرب، مفسراً ذلك برفع الأعلام الإسرائيلية خلال التظاهرات، الأمر الذي يمنع مشاركة فعّالة للمواطنين العرب، وذلك لأنَّهم أصلًا يحتجّون على التمييز على أساس قومي وليس على أساس مَدني ومواطنة. هذا التّعليل يُناقض رغبة المحتجّين في تهميش القضايا السياسية وإبراز القضايا الاجتماعية خلال التظاهرات.[٤٧]

أوجه التشابه والاختلاف بين احتجاجات ٢٠٢٠ واحتجاجات ٢٠١١

بعد تقديم خلفية نظرية وتحليلية لأسباب اندلاع الاحتجاجَين والقِوى المبادرة لهما، يمكن ملاحظة أنَّ هناك ثمّة محاور متشابهة بين الاحتجاجَين من ناحية، بالإضافة إلى أوجه اختلاف من ناحيةٍ أخرى. في هذا القسم، نحاول التّطرق بإيجاز إلى أوجه التشابه وأوجه الاختلاف.

أوجه التشابه

١. أولًا، مُبادرة منظمات وحركات غير حزبية للاحتجاجات: خرجت

المبادرة للاحتجاجات في كِلا الحالتين من منظمات وحركات غير حزبية، وفي كِلا الحالتين أيضًا، لم يطغ الحضور أو الخطاب الحزبي على المشاركين أو في الخطابات. في الاحتجاجَين، حاول المبادرون الاحتفاظ بالطابع «الشعبي» والابتعاد عن الطابع الحزبي، بهدف استقطاب أكبر عدد من المشاركين من مختلف الأيديولوجيات والطبقات والمناطق. لكن، لا يمكن الادّعاء أنَّ قيادات الاحتجاجات في العام ٢٠١١ وفي العالم الحالي قد نجحوا بتحقيق هدفهم، خاصةً في ظل عدم مشاركة فعالة لبعض المجموعات، مثل الأقلية العربية الفلسطينية واليهود المتزمتين (الحريديم)، لذلك، أخذت الاحتجاجات في كِلا الحالتين الطابع العلماني وكانت مدينة تل أبيب المدينة المركزية للتظاهرات.

٢. ثانيًا، مطالب اجتماعية واقتصادية: أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع الاحتجاجين كان الأزمة الاقتصادية في إسرائيل (في العام ٢٠١١ أزمة السكن وغلاء المعيشة وفي العام ٢٠٢٠ الأزمة الاقتصادية بسبب فيروس كورونا وتهم الفساد الموجهة لنتنياهو). خرج المتظاهرون للمطالبة بتحسين ظروفهم الاقتصادية والمعيشية، وحاولوا، خاصةً المنظمون، الابتعاد عن رفع شعارات سياسية، لذلك تم تهميش قضايا السلام وحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي من خطاب الاحتجاجَين، بادّعاء، أنَّ زَج خطاب سياسي يمنع أوساطا ومجموعات كبيرة من المشاركة، خاصةً المجموعات المشاركة من اليمين الإسرائيلي. لذلك. لم يهدف الاحتجاجان إلى تغيير نظام الحكم وسياساته (نقل الحكم من اليمين إلى اليسار،

المطالبة بإنهاء الاحتلال وتحقيق السلام وما إلى ذلك)، ولكنهما هدفا إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في إسرائيل.

٣. ثالثًا، مشاركة الآلاف في احتجاجات نهاية الأسبوع: ما يُميّز الاحتجاجين، هو مشاركة الآلاف في مظاهرات نهاية الأسبوع، الأمر الذي أدّى إلى إغلاق الكثير من الشوارع الرئيسية والمهمة في إسرائيل، ونزول المئات من عناصر الشرطة لحفظ «النظام».

٤. رابعًا، تغطية إعلامية كبيرة: حَظِيَ الاحتجاجان بتغطية إعلامية كبيرة ومن مختلف وسائل الإعلام العبرية، في حين لم تحظ هذه الاحتجاجات بتغطية إعلامية كبيرة في الإعلام العربي في الداخل، وقد يكون ذلك نتيجة تهميشها المواطنين العرب.

٥. خامسًا، التأثّر من احتجاجات إقليمية وعالمية: صادف اندلاع الاحتجاجات في إسرائيل في العام ٢٠١١ والعام ٢٠٢٠، احتجاجات إقليمية وعالمية أخرى. ففي العام ٢٠١١، اندلعت احتجاجات الربيع العربي في عدة دول عربية، وأيضًا في العام ٢٠٢٠ اندلعت احتجاجات المواطنين من أصول أفريقية في الولايات المتحدة الأميركية. هناك من يدّعي، أنَّ المواطنين في إسرائيل تأثّروا بشكل غير مباشر من هذه الاحتجاجات الإقليمية والعالمية، وبالتالي، هذه الاحتجاجات ساهمت، إلى حدٍّ ما، في اندلاع المظاهرات في إسرائيل.

أوجه الاختلاف

١. أولًا، العنف الشرطوي: شهدت الاحتجاجات الحالية (٢٠٢٠)

عنفًا شُرطويًّا واحتكاكات كثيرة بين المحتجين ورجال الشرطة. نتيجةً لذلك، قامت الشرطة باستخدام خراطيم المياه لتفريق المحتجين، كما وقامت أيضًا بتوقيف العشرات خلال مظاهرات نهاية الأسبوع. في هذا السياق، يخشى الباحثون والمراقبون من تصاعد أعمال العنف في المظاهرات ما قد يؤدي إلى استخدام القوّة ضد المتظاهرين، وبالتّالي، هذا الواقع الجديد، قد يخلق أزمة ثقة كبيرة بين المواطنين وجهاز الشرطة وقد يؤدي إلى فوضى وأعمال عنف.[٤٨] بالمُقابل، لم تشهد احتجاجات صيف ٢٠١١ احتكاكات عنيفة كثيرة بين المحتجين والشرطة، ولم تستعمل خراطيم المياه. يشار إلى أن الإعلام الإسرائيلي قام بتوفير تغطية إعلامية إيجابية وتجند بكامل عدته وعديده من أجل خلق مناخ داعم لشرعية التظاهرات واستحقاق مطالبها، ما أدى بالسياسيين من اليمين واليسار إلى تبني جانب من هذه المطالب، والأهم بدعم أحقية المشاركين ومنع أي مواجهات معهم.

٢. ثانيًا، محاولة «تَسييس» احتجاجات ٢٠٢٠: كما ذُكر آنفًا، تميّز الاحتجاجَان بتهميش القضايا السياسية والتشديد على المطالب الاجتماعية. ولكن، لا يمكن غض الطّرف عن أنَّ هناك محاولة لـ «تَسييس» الاحتجاجات الحالية، ويظهر ذلك من خلال رفع شعارات سياسية وتضامنية مع الشعب الفلسطيني (رفع صورة إياد الحلّاق، رفع شعارات تُندّد بالاحتلال الخ..)، غير أنَّ هؤلاء لا يزالون أقلية هامشية لم تستطع التأثير على خطاب الاحتجاجات. يبدو أنَّ هذه المحاولات نابعة من نشيطي الأحزاب السياسية اليسارية، مثل الحزب الشيوعي والجبهة،

الذين بدأوا في تجنيد أعضاء الحزب للمشاركة في الاحتجاجات. على خلاف احتجاجات صيف ٢٠١١، لم تظهر تقريبًا الشعارات السياسية المُطالبة بتحقيق السلام والمساواة والعدالة الاجتماعية.

٣. ثالثًا، قيادات سياسية جديدة: أفرزت احتجاجات صيف عام ٢٠١١ محاولات كثيرة لتشكيل وبناء حركة سياسية مؤلفة من الطبقة الوسطى، ولكن هذه الحركات لم تأتِ بآفاقٍ ورؤى سياسية جديدة. أيضًا، أفرزت هذه الاحتجاجات قيادات جديدة، وقد تم انتخابها إلى الكنيست من خلال أحزاب سياسية قائمة، مثل حزب العمل. أمَّا في الاحتجاجات الحالية، فلا يبدو، حتى الآن، أنَّ هناك محاولات لتشكيل وإقامة حزب جديد أو قائمة انتخابية جديدة تنافس في الانتخابات البرلمانية القادمة.

تداعيات أزمة كورونا وعيوب في النظام الاقتصادي النيو ليبرالي في إسرائيل

كما ذُكر سابقًا، في السنوات الأخيرة استفحلت السياسات النيو ليبرالية واستمر انسحاب الدولة من السوق وتنازلها عن أدوارها الوظيفية وتقليص لمسؤولياتها الاجتماعية بلغ ذروته، ما أدّى إلى كوارث كبيرة على هذا المستوى بلغ اشتدت في أعقاب استفحال جائحة كورونا في البلاد وتبعاتها وإسقاطاتها، خصوصًا الارتفاع الكبير في معدلات البطالة والتراجع في معدلات الاستهلاك وعدم توفير تعويضات ملائمة. كان هذا سببا مركزيا وأساسيا لاندلاع الاحتجاجات الاجتماعية ٢٠٢٠.

أبرزت تداعيات أزمة كورونا تناقضًا طفا على السطح من حيث الموازنة بين الاعتبارات الصحية والاقتصادية التي تدعو لعدم اللجوء إلى خطوات مثل الإغلاق التام التي من شأنها أن تتسبب بخسارة مادية كبيرة. إدّعت وزارة المالية بأن كل إغلاق يصل إلى أسبوع يتسبب بخسارة ٤ مليار شيكل وإلى تفاقم منسوب البطالة، ناهيك عن الأبعاد الاجتماعية، النفسية والأسرية التي تتأثر بسبب هذه الخطوات. وأما الاعتبارات الصحية فقد كانت داعمة لاتخاذ خطوات أكثر ضراوةً مثل الإغلاق التام، لأن ذلك يكفل الحدّ من انتشار الفيروس ووصوله إلى كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة الذين قد يتسبب بموتهم.

أخذ النظام الصحي في إسرائيل بالتراجع بسبب الانخفاض في نسبة الاستثمار في مثل هذه المجالات. لقد حذر الخبراء وأصحاب الاختصاص من تفاقم الجائحة، ووصول عدد كبير من المرضى إلى المستشفيات ما يسبب الاكتظاظ الكبير فيها، عدم وجود مبانٍ وغرف قادرة على استيعاب أعداد كبيرة، فضلًا عن وجود عدد قليل نسبيًا من أجهزة التنفس. وصول أعداد كبيرة من المرضى للمشافي يعرض المنظومة الصحية إلى الانهيار بسبب عدم جاهزيتها لاستقبال أعداد كبيرة من حيث الكوادر البشرية المهنية ومن حيث الترتيبات اللوجستية.

وبالإمكان الادعاء أن هذه السياسات الاقتصادية النيو ليبرالية تطعن في مفاهيم السيادة السياسية ومصادر شرعية هذه الأنظمة ومرجعياتها. بمعنى أدق، الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على فكرة «سيادة الشعب» تتناقض جوهريًا مع السياسات النيوليبرالية التي تخدم مصالح طبقة ضيقة وتعزز من نفوذها وسطوتها وتأثيرها على السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتسلب من المواطنين إمكانية التأثير.

الاحتجاجات الحالية (٢٠٢٠) وشعبية نتنياهو

رفع عدد لا بأس به من المتظاهرين شعارات مناوئة لبنيامين نتنياهو تطالبه بالاستقالة الفورية من منصبه، ذلك بسبب الفشل في معالجة أزمة كورونا صحيًا واقتصاديًا من جهة، وبسبب لوائح الاتهام التي تقدمت بها النيابة العامة ضده بسبب ضلوعه في قضايا الفساد، الغش، الخداع وخيانة الأمانة.

من الواضح أنه تشكّل خلال السنوات الأخير معسكر سياسي مناوئ لنتنياهو ويحاول إسقاطه بكل ثمن، إمّا من خلال الانتخابات وإما بواسطة الالتماسات لجهاز القضاء. يعتبر المعسكر المؤيد لنتنياهو بأنه ليس هنالك بديل سياسي حقيقي لنتنياهون ونظرًا لفشل المعسكر المناوئ لنتنياهو بطرح بديل سياسي منذ العام ٢٠٠٩، يلجأ هذا المعسكر إلى جهاز القضاء من أجل استصدار قرار قضائي يمنع نتنياهو من الاستمرار في إشغال منصبه كرئيسً للحكومة. كما ويرى المعسكر المؤيد لنتنياهو بأن الفشل الشعبي والانتخابي للمعسكر المناوئ جعله يبحث عن أساليب ليست شرعية وعن خيارات وإمكانات لا توفرها الحلبة السياسية الانتخابية من أجل الإطاحة به. هذه الأساليب تخرق قواعد اللعبة بحسب تعبيرهم وتؤدي إلى زعزعة الأسس الديمقراطية التي تقوم عليها إسرائيل.[٤٩] كما واعتبر مؤيدو نتنياهو بأن الاستمرار «باختلاق» ملفات ضد نتنياهو والتوجه المستمر للجهاز القضائي هو بمثابة التفاف على قرار الشعب الذي اختار نتنياهو عبر صناديق الاقتراع، وبالتالي الطعن بسيادته، ومنح هذا القرار بيد قلة ونخبة من القضاة «المهنيين». ولا يختلف اثنان على أن نتنياهو أمسى رئيس الحكومة صاحب

فترة الحكم الأطول في تاريخ إسرائيل وتفوق في ذلك على رئيس الحكومة الأول دافيد بن غوريون.[٥٠]

خلافًا للادّعاء السائد لدى أوساط أكاديمية بأن شعبية نتنياهو مرتبطة بالمواقف العامة للمواطنين تجاه القضايا السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، تبين أن نتنياهو يلاقي شعبية لدى أوساط وقطاعات تنادي بتوسيع مسؤوليات الدولة، مرافقها الخدماتية وأدوارها الوظيفية بالرغم من دعمه للاقتصاد النيو ليبرالي والاقتصاد الحر.[٥١] يستدل من استطلاعات الرأي الانتخابية منذ عام ١٩٨١ بأن هنالك أغلبية تتراوح نسبتها ما بين ٧٠ وحتى ٨٠ بالمئة من الإسرائيليين تؤيد أن تتبنى إسرائيل سياسات اقتصادية أقرب إلى النموذج الاشتراكي-الديمقراطي أكثر من تبني سياسات اقتصادية رأسمالية.[٥٢] وجود أغلبية كهذه لا تتم ترجمتها في المنافسة الانتخابية حيث يحصل بينامين نتنياهو ومعسكر اليمين على أغلبية منذ العام ٢٠٠٩. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هذا التضارب بالمواقف تجاه دور الدولة، السياسات الاقتصادية للدولة وأدوارها الوظيفية وبين أنماط التصويت يعزى إلى الموقف من الصراع العربي-الإسرائيلي، قضية السيادة والحدود وطابع الدولة وجوهرها وأيضًا من التجربة التاريخية للسياسات الاقتصادية لحزب العمل الذي صرح مرارًا وتكرارًا بأنه ذو توجهات اشتراكية.[٥٣]

هنالك مؤشران يدلان، في اعتقادنا، على شعبية نتنياهو، الأول هو نتائج الانتخابات التي حصل عليها في المعارك الانتخابية الأخيرة: نيسان ٢٠١٩ (الكنيست ال ٢١)، أيلول ٢٠١٩ (الكنيست ال ٢٢) وآذار ٢٠٢٠ (الكنيست ال ٢٣)، حيث حافظ بنيامين نتنياهو على الصدارة عبر رئاسة

الحكومة طيلة الفترة، وحتى في اللحظات الحرجة لم يستطع أي منافس له تشكيل حكومة بديلة أو حتى من إحداث بلبلة داخل الليكود والانقلاب عليه من منافسيه. إنَّ حفاظ بنيامين نتنياهو على الصدارة داخل الليكود دون منافس جدي له بالإضافة إلى قدرته على تحصيل أغلبية برلمانية وعجز جميع المتنافسين عن تشكيل حكومة بديلة هو مؤشر على شعبية نتنياهو ومكانته في الساحة السياسية الإسرائيلية.

ومن ناحيةٍ أُخرى، إنَّ نجاح نتنياهو في شق صفوف «أزرق أبيض» إلى حزبين (شق برئاسة بيني غانتس وغابي أشكنازي وشق آخر برئاسة يائير لبيد وبوغي يعلون) وقدرته على تشكيل الحكومة والامتناع عن الذهاب إلى انتخابات رابعة خلال سنة ساهم في علو شأنه باعتباره السياسي الأبرز، إلا أنَّ عملية تشكيل الحكومة تساوقت مع انتشار جائحة كورونا التي فضحت أداء الحكومة الضعيف خصوصًا في الجانب الصحي والاقتصادي ما أدّى إلى تراكم مشاعر الغضب لدى قطاعات واسعة تضررت جراء الجائحة ولم تجد عونًا لها ولا نصيرًا. جدير بالذكر أنّه أعلن عن البدء في الجلسات التداولية الرسمية للنظر في لوائح الاتهام ضد بنيامين نتنياهو ما أدّى إلى تراجع شعبيته مقارنةً مع ما سبق. فشل الحكومة في إعطاء أجوبة للمواطنين واقتراب موعد المحاكمة أدّيا إلى تعاظم الاحتجاج، وإلى انخفاض نسبي وتدريجي في شعبية نتنياهو.

موقف المواطنين في إسرائيل من أداء رئيس الحكومة نتنياهو في ظل أزمة كورونا وأثرها على شعبيته

لفحص مواقف المواطنين في إسرائيل من أداء رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، تتبعنا سلسلة من استطلاعات الرأي التي أجرتها مراكز استطلاع رأي مهنية ونشرت في القناة الإخبارية ١٢ في نشرة الأخبار المركزية من مساء كل يوم جمعة. بينت هذه الاستطلاعات التراجع بمنسوب الرضى لدى المواطنين في إسرائيل من أداء نتنياهو خصوصًا في الجانب الصحي والاقتصادي للأزمة.

يشير رسم بياني «١» إلى أنّه في أيار ٢٠٢٠ عبّر فقط ٢٣٪ من المواطنين عن عدم رضاهم عن أداء نتنياهو في إدارة الجانب الصحي للأزمة، كما وعبر ٤٣٪ عن عدم رضاهم عن أدائه في الجانب الاقتصادي للأزمة. مع استفحال الخطب تراجع منسوب الأداء بشكل ملحوظ حتى بلغ أشده في شهر آب من العام ٢٠٢٠، فثمة ٦٤٪ غير راضين عن أداء نتنياهو في الجانب الاقتصادي و٥٤٪ غير راضين عن أداء نتنياهو في الجانب الصحي للأزم؛ بما معناه أن أكثر من نصف المواطنين في إسرائيل غير راضين عن أداء نتنياهو في إدارة الأزمة بالأساس في الجانب الاقتصادي والصحي.

رسم بياني ١:[٥٤]

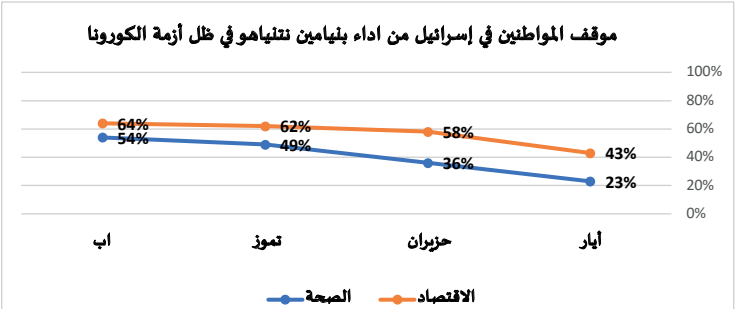

لذا، يُطرح السؤال: كيف لا تتعاظم الاحتجاجات الاجتماعية في ظل هذا الارتفاع الملحوظ في عدم الرضى من أداء نتنياهو في إدارة الأزمة؟ هنا، وبُعجالة، سنشير إلى ثلاثة أسباب مركزية أدَّت إلى عدم تعاظم الاحتجاجات الاجتماعية الحالية:

بدايةً هنالك هلع لدى أوساط عديدة من المشاركة في المظاهرات باعتبارها بؤرة لنقل العدوى وانتشار الفيروس؛ ثانيًا عدم وجود عنوان موحد لهذه المظاهرات وغياب قيادة مركزية ضابطة وناظمة لها وللأهداف التي تحملها تؤدي بالكثير من المواطنين إلى عدم المشاركة فيها؛ ثالثًا، هنالك عدم رضى عن نتنياهو في إدارة الأزمة إلّا أن هنالك دعما وتأييدا لسياساته في ما يتعلق بالصراع السياسي في المنطقة. عليه، هذا الانخفاض في منسوب الرضى عن أداء نتنياهو لم يدم طويلًا خصوصًا بعد اتفاقيات السلام التي أبرمها بنيامين نتنياهو مع الإمارات العربية المتحدة ومع البحرين، ولاحقا السودان والمغرب. لا يزال بنيامين نتنياهو الأكثر شعبيةً بين الساسة على الخارطة السياسية الإسرائيلية اليوم، وباعتقاد جزء لا بأس به من المواطنين بأنه الأنسب والأكثر جدارةً وكفاءةً لقيادة الحكومة الإسرائيلية.

خطّة ضم مناطق فلسطينية إلى إسرائيل ومدى تأثّرها من الاحتجاجات الاجتماعية ٢٠٢٠

في خطوةٍ مثيرة، تعهد نتنياهو ببدء ضم أجزاء من الضفة الغربية إلى إسرائيل من خلال ما يُسمى «خطّة الضم» بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأميركية دون أن يعرض خطة تفصيلية وواضحة لذلك. ربما هدفت هذه الخطوة إلى تعزيز قاعدة نتنياهو السياسية، خاصةً بين أوساط اليمين، بعد تراجع شعبيته بسبب الفشل في إدارة أزمة كورونا بالموجة الثانية المستمرة إلى يومنا هذا.

رغم محاولة السّعي لتنفيذ الخطة، واجهت الحكومة الإسرائيلية انتقادات شديدة على المستوى الداخلي والدولي، حيث طالب الاتحاد الأوروبي الحكومة الإسرائيلية بالتخلي عن الخطّة، وبضرورة احترام القانون الدولي. وعلى المستوى الداخلي، عبّر المستوطنون عن رفضهم للخطة بادّعاء بأنها تُمهّد لإقامة دولة فلسطينية. كما تواجه هذه الخطط رفضا من الفلسطينيين الذين يطالبون بالضفة الغربية من أجل دولة مستقلة في المستقبل كجزء من حلّ الدولتين للصراع المستمر منذ عقود.[٥٥]

بالرغم من أهمية خطّة الضم إسرائيليا، إلّا أنّ موضوع الخطّة لا يحضر بشكل بارز في الاحتجاجات الحالية، كَونها قضية موضع اختلاف في أوساط الجمهور الإسرائيلي، وبالتالي، هذه القضية لا تُعتبر في سُلّم أولويات الاحتجاجات الهادفة لطرح مواضيع اجتماعية واقتصادية جامعة لكل المواطنين، التي تتعلق في معظمها بإسقاطات انتشار فيروس كورونا. بالإضافة إلى طرح القضايا الاجتماعية والاقتصادية، ثمّة مجموعة كبيرة ترفع شعارات ضد الفساد وتطالب

نتنياهو بالاستقالة بعد توجيه تهم فساد وخيانة أمانة له.

تأكيدًا على ما ذُكر، يُظهر بحث للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية حول موقف المواطنين من «فرض السيادة» على أجزاء من الضفة العربية وضمها إلى إسرائيل، أنَّ ٥٢٪ من المواطنين اليهود يدعمون «فرض السّيادة». وفيما يخُص المواطنين العرب في إسرائيل، يُظهر البحث أنّ ٩٪ فقط من العرب يؤيدون ضم أجزاء من الضفة الغربية إلى إسرائيل وفرض السيادة عليها.[٥٦]

ويَتبيّن من خلال معطيات أُخرى أشار إليها بحث المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، أنَّ هناك تأييدًا كبيرًا لخطة الضم في أوساط اليمين الإسرائيلي. يُظهر البحث أنَّ ٧١٪ من اليمين يؤيدون خطّة الضم. يمكن التّوقع أن هؤلاء أصلًا داعمون لنتنياهو أو لأحزاب داعمة له، وبالتالي، هم لا يشاركون في الاحتجاجات الاجتماعية بسبب رفع شعارات تتهم نتنياهو بقضايا فساد. وفيما يتعلّق بتأييد خطّة الضم من قبل أوساط أحزاب المركز، مثل حزب العمل ويش عتيد-تيلم، يُظهر البحث أنّ ٣١٪ منهم يدعمون الخطّة، وفقط ٨٪ من اليسار.

تؤكد هذه النتائج أنَّ المحتجين، الّذين بمعظمهم من أوساط المركز واليسار، لا يجتمعون على موقفٍ واحد وجامع فيما يتعلّق بخطة الضم وفرض السيادة، وأيضًا، حتى في أوساط اليمين، هناك حوالى ٢٩٪ لا يؤيدون فرض السيادة على أجزاء من مناطق الضفة الغربية وضمها إلى إسرائيل،[٥٧] عليه، يبقى موضوع الضم موضوعًا شائكًا لا اجتماع عليه بين الجمهور الإسرائيلي، لذلك لم يُدرج في سُلّم أولويّات المحتجين الّذين يسعون لنضال يوحّد معظم الشرائح والفئات الإسرائيلية.

الحركة الاحتجاجية ٢٠٢٠: سمات، تداعيات وإسقاطات

■ مطالب واسعة ومختلفة

تحمل الاحتجاجات في إسرائيل التي تصاعدت منذ شهر تموز ٢٠٢٠ بعضًا من السِّمات الجديدة والمتقدمة عن احتجاجات صيف ٢٠١١، وتفتقر في الوقت ذاته إلى العديد من نقاط القوة التي تميز الاحتجاجات الاجتماعية الناجعة عمومًا واحتجاج صيف ٢٠١١ على وجه التحديد. على الرغم من ذلك، من السابق لأوانه استشراف مصير هذه الاحتجاجات أو إمكانية تحوّلها إلى حركة منظمة ومستمرة.

نجحت الحكومة في أواخر أيلول (٢٠٢٠) في تمرير قانون في الكنيست يمنع المظاهرات تحت ذريعة انتشار جائحة كورونا بشكل متسارع، حاولت المعارضة منع تمرير هذا القانون من خلال تقديم مسوغات واعتراضات من أجل منع الائتلاف من القضاء على حركة الاحتجاج بفعل القانون، لكنها لم تنجح في ذلك.

سنحاول في هذا الفصل عرض بعض التّبصّرات والاستشراف لتداعيات وإسقاطات الاحتجاجات الحالية على مواضيع مهمة تشهدها الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل، وسنحاول أيضًا التبصّر على مدى تأثير هذه الاحتجاجات على الخارطة السياسية، وهل سيكون تغيير في سُدّة الحكم بعد سيطرة حزب الليكود والأحزاب اليمينية والمُتدينة على الحُكم، على الأقل في العقد الأخير؟

عمومًا، شهدت إسرائيل في العقد الأخير عدّة احتجاجات اجتماعية واقتصادية، وقد يكون ذلك نتيجة تفاقم الأزمة الاقتصادية بعد اعتماد

النظام الاقتصادي النيو ليبرالي وسيطرة ما يُسمى بالاقتصاد الحُر وترسيخ الخصخصة في مجالات خدماتية أساسية.

ما يُميّز الاحتجاجات الأخيرة، تحديدًا، الاحتجاجات الاجتماعية في صيف ٢٠١١ والاحتجاجات الحالية ٢٠٢٠ هو أنّها احتجاجات غير منوطة بالأحزاب، رغم مشاركة ناشطي الأحزاب فيها. علاوةً على ذلك، غاب المواطنون العرب عن المشاركة؛ لم يأتِ هذا الغياب صدفةً، وبرأينا، لم يأت نتيجة تَحييد القضايا السياسية الشائكة عن الاحتجاجات والتظاهرات فحسب، بل لأنَّ المواطنين العرب ينظرون إلى هذه الاحتجاجات كمحاولة لصقل صهيونية مُتجدّدة تستند على مفاهيم الرعاية الاجتماعية ودولة الرفاه، كما في السنوات الأولى لدولة إسرائيل. المواطنون العرب لا تربطهم أي صلة بالصهيونية، بل ويرفضونها، لذلك، حتى لو كانت هذه الاحتجاجات تطالب بالعدالة الاجتماعية، إلّا أنّها تبقى تدور في فلك الصهيونية، ولا تخاطب مجموعة الأقلية ولا حتى مفهوم المواطنة المتساوية. من هنا تنبع، برأينا، عدم مشاركة المواطنين العرب في الاحتجاجات.

كان يُنظر إلى الاحتجاجات الحالية، في البداية، على أنّها احتجاجات تقليدية تُشبه الاحتجاجات السابقة ولا تخرج عن دائرة المألوف، لكن حدّتها واستماتتها واستمراريّتها سُرعان ما ضاعفت تخوّف السّياسّيين، خاصةً بعد بدء الموجة الثانية من انتشار فيروس كورونا التي تسببت بتعقيد التّحديات القائمة أمام الحكومة ومتّخذي القرارات، كما أنَّ هذه الاحتجاجات حَظِيَت بتغطية إعلامية كبيرة، واهتمام المراكز البحثية.

بالمُقابل، مما لا شكّ فيه أنّ التصاعد الذي بلغته الاحتجاجات الاجتماعية

مؤخرًا بدأ بالانحسار على مستوى أعداد المشاركين وكمية البؤر والمراكز. واضح أن التنوع الكبير جدًا في أهداف وغايات المشاركين هو أحد أسباب ضعفها.

ثمة مجموعات كبيرة وعديدة فاعلة وناشطة في هذه الاحتجاجات لبعضها دوافع اقتصادية ولبعضها دوافع وغايات سياسية. إن المشاركين بفعل السياسات الاقتصادية يطالبون الحكومة بتسهيلات ضريبية، هبات خاصة وتعويضات تساهم في تخطي الأزمة الاقتصادية، فيما لا يهتم قسم لا بأس به منهم بمن يدير هذه الأزمة وبمن يقف على رأس الحكومة، في المقابل يهدف الذين يرفعون شعارات ضد الفساد وضد التحريض والإقصاء إلى إجبار نتنياهو على الاستقالة من منصبه والذهاب إلى انتخابات مبكرة لا يكون هو لاعبا فاعلا فيها.

■ **انخفاض لهيب الاحتجاجات**

ثمّة من يدّعي أنّ هناك علاقة طرديّة بين استفحال أزمة كورونا وبين ازدياد شدّة الاحتجاجات الحالية، كَونها احتجاجات اقتصادية واجتماعية وليست سياسية أو حزبية؛ بمعنى، أنَّه كلّما اشتدّت الأزمة الصّحية والاقتصادية نتيجة انتشار أكبر لفيروس كورونا، ستستمر الاحتجاجات ولربّما ستستقطب عددا أكبر من المحتجين، وقد يؤدي ذلك إلى احتكاكات عنيفة مع الشرطة. ومن المؤكد أيضًا أن إسقاطات أزمة كورونا الاقتصادية وتداعياتها ستستمر حتى بعد انتهاء الجائحة وتركيب لُقاح للفيروس. رغم ذلك، نحن ندّعي هنا، أنَّ هناك عدّة عوامل قد تساهم في إخماد لهيب الاحتجاجات، رغم الانتشار الكبير لفيروس كورونا، أبرزها: غياب قيادات تمتلك رؤية واضحة ومطالب عينيّة ومُدركة لوجهة الاحتجاجات قد يؤدي

إلى خمول الشارع وسيطرة حالة الإحباط على المحتجين، خاصةً إذا لم تُثمر عن إنجازات عينيّة قريبًا.

تدعم الباحثة تَمر هرمن هذا الادّعاء في مقالة لها حول الاحتجاجات الاجتماعية الحالية، حيث أشارت إلى أنَّه من الصعب أن تستمر هذه الاحتجاجات ما دامت تفتقد إلى قيادات مُلتزمة بأهداف ومطالب عينية وواضحة، وتستطيع أن تبني علاقة ثقة مع جمهور المحتجين.[٥٨] بالإضافة إلى ذلك، الارتفاع الكبير جدًّا في أعداد المصابين بفيروس كورونا، الذي وصل في الأيام الأخيرة من شهر أيلول إلى حوالى ٧٠٠٠ حالة مُشخصة بالفيروس يوميًّا، وعدم قُدرة جهاز الصحة على التعاطي مع العدد الكبير من المصابين سيؤدي إلى تمكّن شعور الخوف والهلع بين المحتجين أو بين المواطنين الّذين كانت لديهم نية ورغبة بالمشاركة، وبالتّالي، هذا الواقع سيؤدي إلى النّأي بالنفس عن المشاركة وإضعاف الزخم الجماهيري والالتفاف الشعبي حول الاحتجاجات كما كانت في بداياتها. أيضًا، لا يمكن غضّ الطرف عن إعلان حالة الإغلاق الشامل وحالة الطوارئ في إسرائيل بسبب الموجة الثانية من انتشار فيروس كورونا الذي بدأ يوم ٢٥/ ٩/ ٢٠٢٠ وسيستمر على الأقل إلى ١١/ ١٠/ ٢٠٢٠، وبحسب توجيهات الإغلاق، لا يمكن السّماح لمظاهرات أُلوفيّة في بلفور، بينما سُمح التظاهر بجانب البيت وبمسافة كيلو متر واحد فقط وبشكل غير جماعي. من الجدير ذكره، أنَّ رئيس الحكومة نتنياهو وبعض من وزرائه حاولوا تكرارًا من خلال منابر إعلامية وحزبية توجيه أصابع الاتهام للمتظاهرين بادّعاء أنَّ نشاطهم الاحتجاجي والجماهيري وعدم الحفاظ على التعليمات هو أحد أسباب استمرار انتشار الفيروس.

كما ولا يمكن إغفال سبب آخر مؤثر على لهيب الاحتجاجات، وهو التطورات السياسية الإقليمية والعالمية الحاصلة مؤخرًا، خصوصًا بعد توقيع اتفاقية السلام بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة وإعلان اتفاق سلام بين البحرين وبين إسرائيل، حيث استطاع بنيامين نتنياهو خطف الأضواء مجددًا بعد أن قام بتسويق عملية السلام مع دول الخليج على أنها بداية جديد لموازين القوى في المنطقة التي ستؤدي إلى تعزيز تفوق إسرائيل إقليميًا وعالميًا من خلال تقوية أمنها وتمكين اقتصادها.

اعتبر بنيامين نتنياهو أنَّ السلام الذي قام به قائم على ندية ودون تقديم أي تنازلات كما كان في السابق (سلام مقابل سلام) وهذا مؤشر على قوة إسرائيل ومكانتها العالمية في حقبته. استطاعت هذه الاتفاقيات حرف النقاش الجماهيري الدائر في إسرائيل من الاحتجاجات إلى اتفاقيات سلام تاريخية بوساطة أميركية.

أخيرًا، من نافل القَول إنَّنا مُقبلون على فترة الأعياد اليهودية ومن ثمّ فصلّي الخريف والشّتاء، وقد تكون هذه الفترة، نظرًا لالتزام المواطنين بعادات الأعياد من جهة، وصعوبة التظاهر في أشهر الشتاء، خاصةً وأنَّ مناخ منطقة القدس يعتبر مناخًا باردًا جدًّا، ما سيؤدي إلى إخماد لهيب الاحتجاجات الحالية، كما أخمدت لهيب احتجاجات صيف ٢٠١١. بناءً على ما تقدم، برأينا، ستشهد هذه الاحتجاجات تراجعًا ملحوظًا في الفترة القريبة القادمة، وستنتهي تدريجيًا دون تحقيق إنجازاتٍ تذكر.

لا تغيير في الخارطة السّياسية رغم تراجع شعبية نتنياهو

تتمثل أبرز تداعيات أزمة الكورونا في تراجع شعبية نتنياهو، لاسيّما أنَّ استطلاعات الرأي تظهر تراجعا واضحا في شعبية حزب الليكود أيضا،

الأمر الذي عززته تُهم الفساد الموجهة لرئيس الحكومة.

تأكيدًا على ما ذُكر أعلاه، تُظهر نتائج استطلاعات الرأي أنَّ حزب الليكود برئاسة نتنياهو سيضعف بحوالي ٦ أو ٧ مقاعد، وبالتّالي، سيحصل تقريبًا على ثلاثين مقعدًا في حال إجراء انتخابات الكنيست في هذه الأيام. تُبيّن نتائج استطلاعات الرأي الأخيرة لقناتَي ١٢ و١٣ الإسرائيليّتين، هذا التراجع الكبير لحزب الليكود ولرئيس الحكومة، حيث سيحصل الليكود على ٣٠ إلى ٣٢ مقعدًا، وهذا يعتبر تراجعا جدّيا في قوته وشعبيته.[٥٩،٦٠]

عمومًا، تظهر نتائج استطلاعات الرأي، أنَّ تراجع شعبي الليكود ونتنياهو أدّى إلى تعزيز قوّة حزب «يمينا» بشكل جدّي، حيث سيحصل فيما لو تم إجراء الانتخابات للكنيست اليوم، على ما بين ١٥ و١٦ مقعدًا، بينما تحافظ القائمة المشتركة على قوّتها الحالية، وهي ١٥ مقعدا. الأهم من ذلك، أنَّ هناك اختلافًا بين الاستطلاعين (استطلاع قناة ١٢ واستطلاع قناة ١٣) فيما يخُص عدد المقاعد الذي ستحصل عليه كتلة اليمين وكتلة اليسار. ففي استطلاع رأي قناة ١٢، ستحصل كتلة اليمين واليهود المتزمتين على ٦٣ مقعدا مقابل ٤٢ مقعدا لكتلة المركز واليسار و١٥ مقعدا للقائمة المشتركة، وبذلك يتمكن نتنياهو من تركيب ائتلاف حكومي رغم تراجع شعبيته. بينما يُظهر استطلاع رأي قناة ١٣ أنَّ هناك تعادلًا بين الكُتلتين، في حال احتساب عدد مقاعد القائمة المشتركة ضمن مقاعد كتلة المركز واليسار، وبالتّالي، نتنياهو لا يمكنه تركيب ائتلاف حكومي من كتلة اليمين واليهود المتزمتين.[٦١]

من خلال قراءات نقديّة للانتخابات البرلمانية الثلاث السابقة (٢١، ٢٢ و-٢٣) والتي من خلالها لم تتمكن كتلة اليمين من الحصول على أغلبية

مُطلقة، كما تظهر بعض نتائج استطلاعات الرأي اليوم (تشرين الثاني ٢٠٢٠)، فإن تراجع شعبية نتنياهو وحزب الليكود لا يعني عدم تمكّن نتنياهو من تشكيل ائتلاف حكومي مستقبلي في حال كان باستطاعته المنافسة على رئاسة الحكومة، وذلك لأنّ ضعف حزب الليكود أدّى إلى تعزيز قوّة أحزاب يمينية أُخرى، ما لا يعني تراجع قوّة كتلة اليمين وزيادة قوّة أحزاب المركز واليسار، بل إنّ بعضا من «أصوات اليمين» تتنّقل بين أحزاب كتلة اليمين، ولا تنتقل إلى كتلة المركز واليسار، لذلك، من المتوقع أنّ نتنياهو سيستطيع، رغم تراجع شعبيته، تشكيل ائتلاف حكومي إمّا من خلال كتلة اليمين واليهود المتزمتين فقط أو من خلال كتلة اليمين والمتزمتين وتفكيك معسكر المركز واليسار، كما حصل في الانتخابات الأخيرة عندما استطاع تفكيك حزب كاحول لافان وتشكيل ائتلاف حكومي.

الهوامش

١ سلامة، ع. (٢٠١٩). النيو-ليبرالية، في السياسة الإسرائيلية. قضايا إسرائيلية: النيو-ليبرالية والخصخصة في إسرائيل (٧٤). مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ص ٣١-٤٩.

٢ المصدر السّابق.

٣ Tilly, C'. (1994). Social Movements Historically Specific Clusters of Political performances. *Brekeley Journal of Sociology* (38), pp 1-30.

٤ Smelser, N'. (2001). *Theory of Collective Behavior.* New Oreans: Lowisiana.

٥ Jenkins, C'. (1983). Resource Mobilization Theory and the Study of Social Movements. University of Missouri, Colombia: *Annual Review of Sociology* (9), pp 527-553.obilization Social Moveen

٦ Buechler, S'. (2016). NEW SOCIAL MOVEMENT THEORIES. *Official Journal of the Midwest Sociology Society*, pp 441-464.

٧ تلي، ت. (٢٠٠٥). **الحركات الاجتماعية ١٧٦٨-٢٠٠٤**. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

٨ Harvey, D'. (2007). *A Brief History of Neoliberalism.* (Oxford: Oxford University.

٩ بيلد، ي وشافير، غ. (٢٠٠٠) -من خطاب الطلائعية إلى خطاب الحقوق: هوية ومواطنة في إسرائيل. في: هرتسوغ، حانا (محررة). **مجتمع أمام المراة**. تل أبيب: منشورات راموت، ص ٥١٥ - ٥٣٧ (عبري).

١٠ مندلكرن، ر. (٢٠١٦). -**ولادة النظام النيوليبرالي في إسرائيل**». تل أبيب: مولاد.

١١ فيلك، د ورام، أ. (٢٠١٤). -الرابع عشر من تموز لدافنا ليف: بداية الاحتجاج الاجتماعي وسقوطه-. **تيؤورا وبيكورت ٤١**، ص ١٧ - ٤٣ (عبري).

١٢ فيلك ورام (٢٠١٤).

١٣ شحادة، م. (٢٠١١). حركة الاحتجاج الإسرائيلية من منظور اقتصادي-سياسي. **موقع عرب ٤٨**. شوهد بتاريخ ٣١/ ٨/ ٢٠٢٠، في الرابط التالي:.https://bit ly/3kNw2xx

١٤ فيلك، د ورام، أ. (٢٠١٢). صعود حركة الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل وأفولها (حتى الآن): تحليل سوسيو-سياسي. **قضايا إسرائيلية (٤٥)**، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

١٥ تقدير استراتيجي (٣٨). (٢٠١١). الاحتجاجات في إسرائيل وتداعياتها. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. شوهد بتاريخ ١/ ٩/ ٢٠٢٠، في رابط://:https bit.ly/3oNZBBe

١٦ فيلك، د ورام، أ.

١٧ الصالح، ن. (٢٠١٢). « المشهد الاجتماعي» **في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٣: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٢**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية: مدار.

١٨ وثائق حملة الاحتجاج الاجتماعية والمطلبية في إسرائيل ٢٠١١، **أوراق إسرائيلية ٥٦**، ترجمة سعيد عياش، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار.

١٩ م.س.

٢٠ فيلك، د ورام، أ.

٢١ حسب استطلاع قامت به القناة ١٠ الإسرائيلية، والذي نُشر في موقع «واينت»: ynet. co.il/articles/0,7340,L4103617,00.html.

٢٢ فيلك، د ورام، أ. (٢٠١٢). صعود حركة الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل وأفولها (حتى الآن): تحليل سوسيو-سياسي. **قضايا إسرائيلية (٤٥)**، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

٢٣ أريـان، أ وأطمور، ن. (٢٠٠٦). **مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية ٢٠٠٦: تغيّرات في الجهاز الحزبي في إسرائيل**. معهد جوتمان والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية.

٢٤ لمعلومات أوسع، أنظر/ ي إلى **تقدير استراتيجي (٣٨)**: الاحتجاجات في إسرائيل وتداعياتها. (٢٠١١).

٢٥ أنجز البحث قبل انشقاق جدعون ساعر وتشكيله حزبا جديدا، من المتوقع أن يكون لهذه الخطوة انعكاسات مهمة بسبب تزايد معارضة نتنياهو من اليمين ممن يرفضون الجلوس معه في حكومة وفتح إمكانية لتشكيل حكومة من الأحزاب الصهيونية من يمين ووسط بدون الليكود والمتدينين.

٢٦ هرمن، ت. (٢٠٢٠). الاحتجاجات الاجتماعية ٢٠٢٠؟ القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية). شوهد بتاريخ ٢/ ٩/ ٢٠٢٠، في الرابط التالي://:https

www.idi.org.il/articles/32036

٢٧ بدوي، ع. (٢٠٢٠). احتجاجات «الرايات السوداء» في إسرائيل.. البدايات والوجهة. مدار، شوهد بتاريخ ٤/ ٩/ ٢٠٢٠، في الرابط التالي: https://bit.ly/383elX4

٢٨ شبيغل، ن وحسون، ن. (٢٠٢٠). «احتجاجات الرايات السوداء: الآلاف تظاهروا على مفترقات الطرق والجسور في مناطق البلاد»، هآرتس، شوهد بتاريخ ٤/ ٩/ ٢٠٢٠، في الرابط التالي: https://www.haaretz.co.il/error?404&path=/news/politi/1.8987378

٢٩ سيتم التّطرق إلى هذا الموضوع بشكل أوسع من خلال قسم: تداعيات أزمة الكورونا وعيوب في النظام الاقتصادي النيو ليبرالي في إسرائيل.

٣٠ مظاهرات احتجاجية على تعامل الحكومة الإسرائيلية مع تداعيات كورونا الاقتصادية. (٢٠٢٠). موقع عرب ٤٨. شوهد بتاريخ ٢/ ٩/ ٢٠٢٠، في الرابط التالي: https://bit.ly/35NGvCK

٣١ هرمن، ت وعنبي، أ. (٢٠٢٠). **رجوع الاحتجاجات الاجتماعية**. المركز الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية). شوهد بتاريخ ١٠/ ٩/ ٢٠٢٠، في الرابط التالي: https://www.idi.org.il/articles/31536

٣٢ سيتم التّطرق إلى هذا الموضوع بشكل أوسع من خلال قسم: تداعيات أزمة الكورونا وعيوب في النظام الاقتصادي النيو ليبرالي في إسرائيل.

٣٣ هرمن، ت وعنبي، أ. (٢٠٢٠). (بالعبرية).

٣٤ هرمن، ت. (٢٠٢٠). (بالعبرية).

٣٥ القدس العربي. (٢٠٢٠). لماذا لزم الجمهور العربي في إسرائيل هوامش الاحتجاج ضد الحكومة؟ شوهد بتاريخ ٥/ ٩/ ٢٠٢٠، في الرابط التالي: https://bit.ly/2HMoUCR

٣٦ هرمن، ت. (٢٠٢٠).

٣٧ هرمن، ت. (٢٠٢٠).

٣٨ كهانا، إ. (٢٠٢٠). من يقف خلف احتجاجات الرايات السوداء. مكو ريشون. (بالعبرية)، شوهد بتاريه ٤/ ٩/ ٢٠٢٠، في الرابط التالي: https://www.makorrishon.co.il/news/yoman/247639/

٣٩ لتفاصيل أوفى، أنظر/ ي إلى الصفحة الرسمية لحراك «الرايات السوداء» عبر الفيسبوك: https://bit.ly/3jSVd0s

٤٠ شبيغل، ن ونير حسون. (٢٠٢٠). (بالعبرية)، مصدر سابق.

٤١ لتفاصيل أوفى، أُنظر/ ي إلى الرابط التالي:
https://www.rosalux.org.il/ar/partner/standing-together-ar/

٤٢ تمّ جمع معلومات حول هذه الحركات من خلال مقابلة مع أوري فلطمان، وهو ناشط مركزي في الاحتجاجات، بالإضافة إلى جمع معلومات من خلال صفحاتهم في شبكات التواصل الاجتماعي.

٤٣ جرايسي، ع. (٢٠١٩). **القيم والسياسات في العمل التربوي لحركة الشبيبة الشيوعية الإسرائيلية بين أبناء الشبيبة في المجتمع العربي**. جامعة حيفا: بحث في إطار استكمالات للقب الدكتوراة. (بالعبرية)

٤٤ شبيغل، ن ونير حسون. (٢٠٢٠). (بالعبرية)، مصدر سابق.

٤٥ زيف، أ. (٢٠٢٠). تظاهرات في بلفور: انضمام الشباب المدهش وسيفيّر الحدث. سيحاه مكوميت. (بالعبرية). شوهد بتاريخ ٥/ ٩/ ٢٠٢٠، في الرابط التالي: https:// www.mekomit.co.il/%d7%94%d7%94%d7%a4%d7%92%d7%a0%d7%95%d7%aa-%d7%91%d7%91%d7%9c%d7%a4%d7%95%d7%a8-%d7%94%d7%94%d7%a6%d7%98%d7%a8%d7%a4%d7%95%d7%aa-%d7%a9%d7%9c-%d7%94%d7%a6%d7%a2%d7%99%d7%a8%d7%99%d7%9d-%d7%9e%d7%93/

٤٦ المصدر السابق.

٤٧ خوري، ج. (٢٠٢٠). الجمهور العربي بَقِيَ في هوامش الاحتجاجات. هآرتس. (بالعبرية)، شوهد بتاريخ ٥/ ٩/ ٢٠٢٠، في الرابط التالي: https://www.haaretz.co.il/news/education/.premium-1.9013897

٤٨ هرمن، ت. (٢٠٢٠). (بالعبرية).

٤٩ شاكيد، أ. (٢٠١٦) «الطريق إلى الحوكمة". **هشيلواح ١**، ص ٣٧ – ٥٥ (عبري).

٥٠ المصدر السابق.

٥١ داني، غ. (٢٠١٠). جدلية فشل المساواة: اليسار الإسرائيلي بين النيو ليبرالية والاشتراكية الديمقراطية. **مكروف ٣**، ص ٣٠ – ٥٧ (عبري)

٥٢ يكتار،أ. (٢٠٢٠). "صوت إسرائيل". **تيلم ٣**، ص ١٨ – ٢٦ (عبري).

٥٣ يكتار، أ. (٢٠٢٠). «صوت إسرائيل». **تيلم ٣**، ص ١٨ – ٢٦ (عبري).

٥٤ للمزيد، الرجاء مراجعة استطلاعات الرأي التي نشرتها القناة ١٢ خلال نشرة الأخبار المركزية في الساعة الثامنة مساءً: https://www.mako.co.il/news-politics/2020_q3/Article-426f115674c7371026.htm

٥٥ موقع الحُرّة. (٢٠٢٠). قبل أيام من تطبيقها: كل ما يجب أن تعرفه عن خطة الضم الإسرائيلية. موقع الحرة، شوهد بتاريخ ٢٣/ ٩/ ٢٠٢٠، في الرابط التالي: https://arbne.ws/3ehsNM4

٥٦ هرمن، ت وعنبي، أ. (٢٠٢٠). رجوع الاحتجاجات الاجتماعية. المركز الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية). شوهد بتاريخ ١٠/ ٩/ ٢٠٢٠، في الرابط التالي: https://www.idi.org.il/articles/31536

٥٧ المصدر السّابق.

٥٨ هرمن، ت. (بالعبرية)، مصدر سابقة.

٥٩ استطلاعات رأي: الليكود في سقوط وحزب يمينا يُعزز قوته إلى ١٥ أو ١٦ مقعد. (٢٠٢٠). موقع هآرتس. (بالعبرية)، شوهد بتاريه ٢٤/ ٩/ ٢٠٢٠، في الرابط التالي: https://www.haaretz.co.il/news/politi/1.9016004

٦٠ نذكّر أن هذا البحث أنجزاقبل انشقاق جدعون ساعر وتشكيله حزبا جديدا، من المتوقع أن يكون لهذه الخطوة انعكاسات مهمة بسبب تزايد معارضة نتنياهو من اليمين ممن يرفضون الجلوس معه في حكومة وفتح إمكانية لتشكيل حكومة من الأحزاب الصهيونية من يمين ووسط بدون الليكود والمتدينين. يحتاج هذا الأمر لمزيد من البحث.

٦١ المصدر السّابق.